

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

رواية الأكابر عن الأصاغر بحث في المفهوم والأثر النقدي

د. عادل بن سعد المطرفي

الأستاذ المساعد بقسم السنة بجامعة القصيم

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد أنواع علم الحديث وهو: رواية الأكابر عن الأصاغر، ويعرف هذا النوع برواية المتقدم في طبقة وسماعه ممن هو أصغر منه في الطبقة والسماع، وهذا المفهوم ستحاول الدراسة تجليلته بتفسير مفرداته وتناول أقسامه، والإشارة للمشهور منها في استعمال المحدثين.

كما ستتناول الدراسة بيان علاقة هذا النوع بالأنواع الأخرى التي تشبهه وتتقاطع معه في مفهومه.

ويعتبر هذا النوع حالة جارية على غير العادة في الرواية، فالعادة أن الصغير هو من يتحمل الحديث عن أكبر منه لتقدم لقيه للمشايخ وسماعه ما لم يسمع الصغير، إلا أن هذا الانقلاب في الرواية يستدعي البحث في أسرار هذه الرواية، وقد توصل البحث إلى جملة من الأسباب التي أوجدت مثل هذا النوع، وما يحتف بهذه الأسباب من ظروف الرواية والأثر النقدي المترتب على كل ذلك، ويمكن أن يلخص أهم ما يعزو إلى وجودها إلى التأخر في طلب الحديث، أي أن الكبير يتأخر في طلبه فتفوته الطبقة العليا من الشيوخ فيحتاج في التحمل إلى النزول إلى من هم أصغر منه، وكذا من الأسباب الشائعة أيضاً: أن يفوت المحدث بعض الحديث فيضيق عليه سماعه ممن هو أكبر منه، فيتحملة من الصغير.

د. عادل بن سعد المطرفي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.. فإن علوم الحديث تعد خلاصة الفكر المنهجي الذي تولد من عمل المحدثين وتطبيقاتهم، عبر رحلة طويلة من النقد استهلكت زمناً طويلاً، تضافرت فيها العقول والجهود.

وقد بدأت مجالات جمع هذه الخلاصة في مرحلة مبكرة ساهم فيها بعض أصحاب النقد، بكتابات متفرقة، وضمن مقدمات مؤلفاتهم، أو بمؤلفات مفردة خاصة، وما تزال الحركة العلمية في هذا المجال مستمرة من بدء التأليف فيها وصولاً للدراسات الحديثة اليوم - خاصة الأكاديمية - فلها مساهمتها الفاعلة في محاولة الجمع والتحقيق:، وما زال الباب مفتوحاً للإسهام والإضافة والمراجعة.

ويعد هذا النوع من الرواية أحد أنواع لطائف الإسناد، وهي من أبرز أنواع لطائفه، ووجه اللطافة فيها هي مجيئها على غير المعتاد في الرواية وطريقة التحمل، إذ الجادة المسلوكة والطريقة المعهودة في نقل العلم هي بأخذ الصغار عن الكبار، وهو ما يعد ضماناً لاستمراره وجوده مصدره^(١)، فالعلم مع الأكابر، لقدم سمعهم وتقدم سابقتهم في الطلب، وملاقة من لم يلقه الصغار، وفي الحديث: "البركة مع أكابركم"^(٢). فما خالف العادة السابقة فقد جاء على غير جادته وتستغرب جهته.

ومجيء هذا النوع على هذه الصفة مما يدعو للبحث في أسباب مجيئه عليها، وهل لهذا النوع مضمون يتجاوز الشكل والصورة مما قد يخفي أموراً وراءه ترتبط بالنقد وتؤثر فيه؟

ومن الأمور اللافتة أن هذا النوع في كتب علوم الحديث لم يظهر بحجمه التي يبين أثره، وهو كشأن بعض المسائل المتناولة في كتب علوم الحديث وما يوجد فيها من تفاوت حجمها الحقيقي بين كتب علوم الحديث وتطبيقاتها في كلام النقاد، فإنه قد يغلب الشكل الظاهري فيها على حساب المضمون، أو تعطى مضموناً لا يتناسب مع حجمها.

وهذا النوع من أنواع علوم الحديث ليس نوعاً حكماً كالصحيح والحسن والضعيف، والشاذ، والمنكر وغيرها، وإنما وصف لحال الإسناد في جزء منه لا يعطي حكماً على الإسناد لكنه قد يدخل في الحكم على الإسناد كأحد حيثياته ومبناه.

(١) في طبقات الحنابلة ١: ١٨٩ قال: سمعت أبا عبد الله وسئل عن رجل يقيم ببلده وينزل في الحديث درجة قال: ليس يطلب العلم هكذا لو طلب العلم هكذا مات العلم إنما يؤخذ العلم عن الأكابر.

(٢) الصحيح لابن حبان (٥٥٩)، المستدرک للحاكم (٢١٠)، المختارة للضياء (٣٥٢).

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ولشهرة هذا النوع في لطائف الإسناد فإن ما كتب حوله موازنة بغيره أكثر، كما لا يكاد أحد يتجاهل ذكره في أنواع علوم الحديث.

ولم أقف على دراسة معاصرة تناولت هذا النوع من لطائف الإسناد من أي جهة، ومثلها حاجة ملحة للتعريف بهذا النوع، وإبراز خصائصه، وارتباطه بمسائل النقد، وليكون كأنموذج دراسي لأنواع أخرى من لطائف الإسناد والتي عامتها لم تدرس.

وقد جاءت المباحث في هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف برواية الأكابر عن الأصاغر.

المبحث الثاني: علاقة رواية الأكابر عن الأصاغر بأنواع أخرى مشابهة.

المبحث الثالث: أسباب رواية الأكابر عن الأصاغر.

المبحث الرابع: فائدة معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر في كتب علوم الحديث.

المبحث الخامس: اهتمام النقاد برواية الأكابر عن الأصاغر.

المبحث السادس: الآثار النقدية لرواية الأكابر عن الأصاغر.

والله أسأل سبحانه وتعالى الإعانة والسداد في البدء والختام، إنه ولي التوفيق، وأصلي وأسلم على خير خلقه، وعلى آله

وصحبه، ومن تبعهم بإحسان.

د. عادل بن سعد المطرفي

المبحث الأول: التعريف برواية الأكابر عن الأصاغر

المطلب الأول: مفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر.

اشتهر هذا النوع من لطائف الإسناد بـ(رواية الأكابر عن الأصاغر) ويعبر عنه بعضهم أيضًا بـ(رواية الكبار عن الصغار)، وبـ(رواية المفضول عن الفاضل)^(٣)، ومنهم من يعبر بإطلاقات أخرى هي أفراد لهذا النوع، فهو من التعبير بالجزء عن الكل. يقول ابن الملقن: "ومن روى من الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري، والصديقي، وغيرهما، ويلقب أيضًا برواية الفاضل عن المفضول، ورواية الشيخ عن التلميذ، كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعة، وغيرهم، عن مالك"^(٤). فرواية الشيخ عن التلميذ وغيرها هو أحد الأفراد الداخلة في رواية الأكابر عن الأصاغر، وهذا التعبير بالجزء عن الكل يقع أحيانًا كبيان لمفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو وإن أبان عنها إلا أنه ليس تعريفًا لها. ولم تصغ كتب علوم الحديث الأولى تعريفًا، وإنما تضرب عليها الأمثلة، وتقسّم المسألة إلى أقسامها مع بيان المقصود بكل قسم، وهي أمثلة وأقسام مقربة لمفهوم هذا النوع، ويعد الحاكم أول من خص رواية الأكابر عن الأصاغر بنوع في كتاب جامع لعلوم الحديث، وهو كتاب "معرفة علوم الحديث" وقد عرّف به من خلال الأمثلة التي ضربها عليه وكلامه حولها. قال الحاكم في النوع السادس عشر: "معرفة الأكابر من الأصاغر" ثم قال: "وشرح هذه المعرفة أن طالب هذا العلم إذا كتب حديثًا لليت بن سعد، عن عبد الله بن صالح لا يتوهم أن الراوي دون المروي عنه، وكذلك إذا روى حديثًا ليحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن أنس، والأعمش، عن شعبة أو ابن جريج، عن إسماعيل ابن علية أو الزهري، عن بهز بن حكيم، أو الليث بن سعد، عن أبي يوسف القاضي، وما أشبه هذا"^(٥).

وكذا عرفت كتب علوم الحديث المتأخرة رواية الأكابر بشرح قسمي هذا النوع^(٦)، وجمع ابن حجر شرح القسمين في سياق واحد بقوله: "وإن روى الراوي عن من هو دونه في السن، أو في اللقي، أو في المقدار، فهذا النوع هو رواية الأكابر عن الأصاغر"^(٧).

(٣) الكامل لابن عدي ٥: ٣٩٩، ٧: ٢٧، تاريخ جرجان ص ٢٦٨، الاستيعاب لابن عبد البر ١: ١٩٤ الأباطل والمناكير للجورقاني ١: ٤٤٧.

(٤) التذكرة لابن الملقن، ص ٢٣.

(٥) معرفة علوم الحديث، ص ٤٨.

(٦) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣٠٧.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

وما ذكره ابن حجر يمكن التعديل عليه قليلاً ليأخذ شكل القالب التعريفي فيقال: هو رواية الراوي عمن دونه في السن، أو في اللقي، أو في المقدار.

والمراد باللقي هو لقي المشايخ، والسن دلالة عليه غالباً، وإن كانا يفترقان، فيراد بالسن المقدار العمري الذي يحسب بعدد السنوات بغض النظر عن قدم السماع من المشايخ الذي قد يتخلف لسبب. أما المقدار فما يرجع للجلالة والمنزلة والجاه، فأيهما روى عمن دونه -وهو أجل منه في المنزلة- فمن رواية الأكابر عن الأصاغر بهذا الاعتبار، ولو كان من دونه أكبر سنّاً.

والتفاوت في السن أو في اللقي يحصل بين طبقتين فأكثر وهو ظاهر، ويحصل في طبقة واحدة، فمن الأول رواية الصحابة، عن التابعين، ورواية التابعين عن تابعي التابعين، ومن الثاني الرواية داخل الطبقة الواحدة مع التفاوت في السن أو اللقي، كرواية أكابر الصحابة عن الصغار منهم، وكذا في الطبقات بعدهم.

ولا ينتقض ترتيب الطبقات السابق بمثل رواية الصحابي الصغير عمن هو أكبر منه من طبقة التابعين، فمثلها معدود في رواية الأكابر عن الأصاغر، كرواية العبادة عن كعب الأحبار مع تقدم سنه عليهم^(٨)، فقد توفي كعب في سنة اثنتين وثلاثين، وقد بلغ مئة وأربع سنين^(٩)، ذلك أن لقيته النبي صلى الله عليه وسلم هو أعظم لقي يتقدم به الراوي على من لم يحصل له مثله. والعبارة بتحديد الكبير والصغير هو بتاريخ الولادة، والتي يكون بسببها الراوي حال الرواية أكبر ممن روى عنه، فلا عبرة بتاريخ الوفاة، فقد يروي الكبير عن الصغير ثم تتأخر وفاته عن الصغير.

فمثلاً أخرج البخاري، ومسلم لصالح بن كيسان، عن الزهري^(١٠)، وصالح بن كيسان أكبر من الزهري سنّاً، وأقدم لقياً^(١١)، وقد مات بعد الزهري، فقد توفي بعد سنة مائة وأربعين، وتوفي الزهري سنة مائة وخمس وعشرين، ورواية صالح بن كيسان، عن الزهري معدودة في باب رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٧) زهنة النظر، ص ١١٩.

(٨) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣٠٨.

(٩) تهذيب الكمال، ٢٤: ١٩٣.

(١٠) صحيح البخاري رقم ١٤٧٨، ٢٨٣٢، ٤٦٢٣، وصحيح مسلم رقم ٢٣٨٧، ٢٤٠٢.

(١١) قال يحيى بن معين: "صالح بن كيسان أكبر سناً من الزهري، سمع من ابن الزبير، وابن عمر". وقال الحاكم: "مات صالح بن كيسان وهو

د. عادل بن سعد المطرفي

ومثلها رواية جابر، عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق (تابعية)، وقد أخرجها مسلم في الصحيح، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، مع تأخر وفاة جابر إلى ما بعد السبعين للهجرة، وتقدم وفاة أم كلثوم (٤١-٥٥٠هـ).^(١٢) والتعريف السابق لنوع رواية الأكابر عن الأصاغر يقسم النوع إلى أوجه يتكبد منها مفهومه، والمطلب الآتي سيعرف بهذه الأوجه ليقترّب أكثر من مفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر.

المطلب الثاني: أوجه رواية الأكابر عن الأصاغر وصورها.

تتعدد أوجه رواية الأكابر عن الأصاغر باعتبار معنى الكبر والصغر إلى وجهين أشار إليهما الحاكم في "معرفة علوم الحديث" وتابعه من جاء بعده، ومنهم من يركب وجهًا ثالثًا من مجموع الوجهين.^(١٣) الوجه الأول: الكبر الحسي وهو الكبر الراجع إما إلى التقدم في السن، أو التقدم في السماع، أي التقدم في لقي المشايخ والأخذ عنهم، وهو ملازم للتقدم في السن غالبًا.

ومثّل له الحاكم بروية الليث بن سعد، عن عبد الله بن صالح، ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن أنس، والأعمش، عن شعبة، وابن جريج، عن إسماعيل بن علية، والزهري، عن بهز بن حكيم، وغيرهم. ومن أمثله رواية محمد بن سيرين، عن خالد الحذاء، ورواية الليث بن سعد، عن الهقل بن زياد، ورواية الأعمش، عن حسين بن واقد، ويحيى بن أبي كثير، عن معمر، ومحمد بن إسحاق، عن شعبة، وعطاء بن أبي رباح، عن حبيب بن أبي ثابت، ورواية قتادة، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، في أمثلة كثيرة، وغيرها. الوجه الثاني: الكبر المعنوي، وهو الكبر الراجع إلى الجلالة والمنزلة، فالراوي المتقن الحافظ واسع الرواية إذا روى عمّن هو في منزلة الشيوخ فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر ولو كان الشيخ أكبر سنًا.^(١٤)

ابن مئة ونيف وستين سنة، وكان قد لقي جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك تلمذ للزهري، وتلقن عنه العلم وهو ابن تسعين سنة، ابتداءً بالتعلم وهو ابن سبعين سنة". تهذيب الكمال ١٣: ٨١، ٣٨.

(١٢) تاريخ الإسلام، ٣: ٤٤٩.

(١٣) معرفة علوم الحديث، ص ٤٨.

(١٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٨، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٠٨، الغابة في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي ص ٢١٧.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

وقد مثل له الحاكم برواية الثوري وشعبة، عن الأعمش وأشباهه من المحدثين، ورواية مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، عن عبد الله بن دينار وأشباهه، ورواية أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، عن عبيد الله بن موسى وأشباهه.^(١٥) فالراوي في الأمثلة السابقة أصغر ممن روى عنه لكنه أجل وأعلى منزلة.

وظاهر من ذكر هذا القسم الثاني أن القسم الأول لا يشترط في الراوي الكبير سنًا أو لقيًا أن يكون جليلاً في العلم والحفظ والاتقان، وحينها فيمكن اجتماع القسمين، ويصبح قسمًا ثالثًا بهذا الاعتبار، وقد عدّه ابن الصلاح كذلك. فالوجه الثالث: هو وجه مؤلف من الوجهين السابقين، وهو كما قال ابن الصلاح: "أن يكون الراوي أكبر من الوجهين جميعًا، وذلك كرواية كثير من العلماء والحفاظ عن أصحابهم وتلامذتهم، كعبد الغني الحافظ في روايته عن محمد بن علي الصوري، وكرواية أبي بكر البرقاني، عن أبي بكر الخطيب، وكرواية الخطيب، عن أبي نصر بن ماكولا، ونظائر ذلك كثيرة".^(١٦) ويندرج تحت هذا النوع رواية الصحابة عن التابعين، والتابعين عن تابعي التابعين.

والتقسيم للتقدم بأنواعه يراعي صدق الوجود بغض النظر عن الأكثر أو الشائع في استعمال المحدثين من الأوجه، السابقة، على أن الوجه الأول هو الشائع في كلامهم، وهو الذي يهتم به النقاد والمحدثون، ويهتمون بأمثلته، وألفوا فيه المؤلفات، لأثره في الرواية دون غيره، كما سيأتي إن شاء الله.

صور رواية الأكابر عن الأصاغر.

لرواية الأكابر عن الأصاغر صور متعددة تندرج في المعنى العام لهذا النوع، ولهذه الصورة ألقابها وأسماءها المشهورة، ومنها ما يعقد له نوع مستقل بهذا الاسم يعرف به في كتب علوم الحديث، بل خص بعضها بالتصنيف باسمه الخاص. والصور الآتية التي يذكرها أهل الحديث، هي صور في الوجه الأول من وجهي رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو ما يرجع إلى السن واللقي، وهو يدل على أن أكثر ما يدور في كلامهم وما خصوه بتصنيفهم هو الوجه الأول. فمن هذه الصور:

الأولى: رواية الصحابة عن التابعين.

ورواية الصحابي التي تدخل في نوع رواية الأكابر عن الأصاغر تأتي على وجهين:

(١٥) معرفة علوم الحديث، ص ٤٨.

(١٦) علوم الحديث، ص ٣٠٨.

د. عادل بن سعد المطرفي

الأول: رواية الصحابي الكبير عن الصحابي الصغير، مثل رواية الخلفاء وغيرهم من كبار الصحابة عن عائشة. قال أحمد بن حنبل في شأنها: "كانت ابنة ثمان عشرة سنة، وكان الأكابر من أصحاب محمد عليه السلام يسألونها، يعني عن الفقه والعلم، مثل أبي موسى الأشعري وغيره يسألونها".^(١٧) ومن أمثله رواية سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم، وقد أخرج مسلم حديثه عنها: (من نزل منزلاً ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء، حتى يرتحل من منزله ذلك).^(١٨) والثاني: رواية الصحابي عن التابعي.

ومثاله: رواية سهل بن سعد المساعدي، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت: (أن النبي صلى الله عليه وسلم أملئ عليّ: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فجاء ابن أم مكتوم..). الحديث.^(١٩) ومن أمثله رواية جابر، عن أم كلثوم.^(٢٠) وأم كلثوم هي بنت أبي بكر الصديق، وقد ولدت بعد موت أبيها وأمها حامل بها، وجابر بن عبد الله أكبر منها سنّاً ومنزلة.^(٢١)

الثانية: رواية الآباء عن الأبناء.

ويدخل تحتها ما يشبهها مثل رواية الآباء عن البنات، والأمهات عن البنات.^(٢٢)

الثالثة: رواية الشيخ عن التلميذ.^(٢٣)

(١٧) السنة لأبي بكر الخلال، رقم ٧٥٠.

(١٨) صحيح مسلم، رقم (٢٧٠٨).

(١٩) صحيح البخاري، رقم (٢٨٢٣).

(٢٠) صحيح مسلم، رقم (٣٥٠).

(٢١) تهذيب الكمال، ٣٥: ٣٨١.

(٢٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣١٣، اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٩٩، الشذا الفياح لابن الأبناسي ٢: ٥٥٨، المقنع لابن

الملقن ٢: ٥٣٥، فتح المغيث للسخاوي ٤: ١٨٠.

(٢٣) ينظر: رسوم التحديث في علوم الحديث ص ١٥٣، المنهل الروي لابن جماعة ص ٧٧، نزهة النظر لابن حجر ص ١١٩، فتح المغيث

للسخاوي ٤: ١٦٧.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

والصور السابقة وإن اختلفت بأوصاف (صحبة، أبوه، مشيخة) فإنه يمكن إضافة صور أخرى بأوصاف أخرى داخلية تحت عموم مفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر.

وتصدق صورة رواية الأكابر عن الأصاغر ولو برواية واحدة، فإن الرواة يختلفون في الإكثار والإقلال عن راو أو عموم الرواة لأسباب تختلف بالرواية، قال ابن حبان في حديث رواه ابن سيرين، عن خالد الحذاء: "ما روى ابن سيرين، عن خالد غير هذا الحديث، وخالد تلميذه".^(٢٤) وقال بعد حديث رواه مالك، عن الأوزاعي: "ما روى مالك، عن الأوزاعي إلا هذا الحديث، وروى الأوزاعي، عن مالك أربعة أحاديث".^(٢٥) والأوزاعي (ولد سنة ٨٨، وتوفي سنة ١٥٧هـ) أكبر من مالك (ولد سنة ٩٣ وتوفي سنة ١٧٩هـ).

والغالب على رواية الشيخ عن التلميذ، أو الأب عن ابنه أنها روايات معدودة جدًا في مقابلة غيرها من الأنواع والصور الأخرى، فقد سرد السيوطي في "تدريب الراوي" أمثلة كثيرة لما رواه الأب عن ابنه وعدد ما روى، ولم يتجاوز في كل الأمثلة عن حديثين.^(٢٦) وأشار ابن الصلاح إلى أن أكثر ما رواه الآباء عن الأبناء هو ما رواه حفص الدوري، عن ابنه أبي جعفر محمد، فقد بلغت سبعة عشر حديثًا.^(٢٧)

(٢٤) الصحيح، ٦: ٣٩٣.

(٢٥) الصحيح، رقم (٥٤٧).

(٢٦) تدريب الراوي، ٢: ٧٢٧.

(٢٧) علوم الحديث، ص ٣١٤.

د. عادل بن سعد المطرفي

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

المبحث الثاني: علاقة رواية الأكابر عن الأصاغر بأنواع أخرى مشابهة

يقترَب مفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر من مصطلحات أخرى مشابهة في علوم الحديث، قد يطابق البعض بينها، أو يغيّر على جهة أخرى، وقد يختلفون في وجه المغايرة، ولا يخلو أن يعد البحث في هذا النقطة من استكمال البحث في مفهوم رواية الأكابر عن الأصاغر بتجلية صورتها أكثر.

العلاقة بالمدبج والأقران.

صرح الحاكم في كتابه "معرف علوم الحديث" بالفرق بين رواية الأكابر عن الصاغر، ورواية الأقران، فخص نوع الأقران بالاستواء في السن والإسناد (اللقي)، بخلاف نوع الأكابر عن الأصاغر، فلا يشترط فيه هذا الاستواء. ثم قسم الحاكم نوع الأقران إلى قسمين: رواية القرينين بعضهما عن بعض، وسماه "المدبج" ونقل تسميته بهذا الاسم عن بعض شيوخه، والقسم الآخر: رواية أحد القرينين عن الآخر من دون رواية الآخر عنه. (٢٨) وتابع ابن الصلاح الحاكم في تفريقه، وكذا تقسيمه وما مثل به على النوعين. (٢٩)

فرواية الأكابر عن الأصاغر تكون مع التفاوت في السن والإسناد بين الراويين سواء روى بعضهما عن بعض، أو لم تكن الرواية إلا من جهة واحدة، والأمثلة التي ضربها الحاكم لرواية الأكابر عن الأصاغر تحت هذا النوع في كتابه شاملة لهاتين الصورتين.

وقد اعترض العراقي على الحاكم، وابن الصلاح في قصرهما المدبج على رواية القرينين المستويين في السن والإسناد، ورأى تعميمه فقال: "وإنما المدبج أن يروي كل من الراويين عن الآخر، سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر فيكون من رواية الأكابر عن الأصاغر".

فاعتبر العراقي في المدبج حصول الرواية من الطرفين بغض النظر عن شرط السن والإسناد، فدخل في المدبج عنده رواية الأكابر عن الأصاغر بشرط الرواية من الطرفين، أي أن الذي يدخل عنده في المدبج أحد صورتي رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٢٨) معرفة علوم الحديث ص ٢١٥، وينظر ص ٤٨.

(٢٩) علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣٠٧، ٣٠٩.

د. عادل بن سعد المطرفي

وقد استشهد العراقي في تأييد اعتراضه بأن شيخ الحاكم الذي نقل عنه الحاكم التسمية بالمديج -وهو الدارقطني- قد صنف كتاباً حافلاً سماه "المديج" لم يتقيد فيه بكونهما قرينين، فإنه ذكر فيه رواية أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواية النبي صلى الله عليه وسلم، عن أبي بكر، ورواية عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروايته صلى الله عليه وسلم عن عمر رضي الله عنه، وسرد أمثلة كثيرة من هذا الباب في مختلف الطبقات.

وأكد العراقي على هذه النتيجة بعد ما ساقه من أمثلة بقوله: "فهذا يدل على أن المديج لا يختص بكون الراويين الذين روى كل منهما عن الآخر قرينين بل الحكم أعم من ذلك". (٣٠)

فعلى هذا الأخير يكون بين نوع الأكاير عن الأصاغر والمديج عموم وخصوص، فالمديج أعم من جهة عدم اشتراط استواء الطبقة، وأخص من جهة اشتراط رواية أحدهما عن الآخر، ورواية الأكاير عن الأصاغر أعم من جهة اشتراط رواية أحدهما عن الآخر، وأخص في اشتراط تفاوت الطبقة.

وهذا الذي ذكره العراقي من تصرف الدارقطني في كتابه "المديج" قد مشى عليه أبو الشيخ في مفهوم "الأقران" من خلال كتابه "الأقران" فلم يشترط تقارب السن والإسناد، فكثير من أمثله تدخل في رواية الأكاير عن الأصاغر، كرواية شعبة (ت ١٦٠هـ) عن علي بن عاصم (ت ٢٠١هـ)، ومحمد بن إسحاق (ت ١٥٠هـ)، عن شعبة (ت ١٦٠هـ)، ورواية أبي إسحاق السبيعي (ت ١٢٩هـ) عن الأعمش (ت ١٤٨هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٣هـ) عن مالك (ت ١٧٩هـ)، وغيرها. كما أن جملة من أمثله لم يذكر فيها رواية لأحد الطرفين عن الآخر، فهو بهذا يفارق المديج عند الدارقطني، وإن كان أبو الشيخ قد ذكر في أول كتابه أنه سيذكر كل من روى عن رجل ثم روى ذلك الرجل عنه من التابعين وغيرهم، (٣١) فهو بهذا التصريح في أول كتابه -لا بعمله داخل الكتاب- يتفق مع الدارقطني في اتحاد معنى "الأقران" و"المديج".

ويظهر أن الحاكم نظر في بعض أمثلة الدارقطني في إطلاق المديج لا نص عن الدارقطني في المديج. وقد تابعهم ابن حجر في كتابه "الزهة" في أصل التفريق بين الثلاثة (الأقران، والمديج، والأكاير عن الأصاغر)، فاعتبر التفاوت في السن واللقبي مؤثراً في التفريق بين الأكاير عن الأصاغر من جهة، والأقران والمديج من جهة أخرى، واعتبر اشتراط الرواية من الطرفين هو المؤثر بين الأقران والمديج، (٣٢) فانفصل كل واحد من الثلاثة عن الآخر تماماً.

(٣٠) التقييد والإيضاح للعراقي، ص ٣٣٣.

(٣١) ذكر الأقران لأبي الشيخ، ص ١٥.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ومراعاة المقصود السابق في كلام من تكلم على هذه المصطلحات الثلاثة يسهل الاستفادة من كلامهم، فمن أراد أن يؤصل لمسألة رواية الأكابر عن الأصاغر أو يبحث عن أمثلة لهذا النوع، ففي كتاب "المديح" للدارقطني، و"الأقران" لأبي الشيخ أمثلة وافرة، فرواية الأكابر عن الأصاغر داخلة عندهما في هذين الاصطلاحين أو متقاطعة معهما. كما أن نتيجة نوع المديح في كلام الحاكم لا تنطبق على كل ما ذكره الدارقطني من أمثلة في كتابه "المديح". والمثال الواحد قد يتكرر ذكره تحت المصطلحات الثلاثة من غير أن يمثل المعنى الكلي لمفهوم المصطلح، فحديث مالك، عن الزهري، عن أنس: "دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر" قد رواه شيوخ مالك عنه، وقد ذكره الدارقطني في كتابه "المديح"، وذكره أبو الشيخ في كتابه "الأقران"، وهو مثال في رواية الأكابر عن الأصاغر. (٣٣)

(٣٢) نزهة النظر لابن حجر، ص ١١٨.

(٣٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢: ٦٦٠. فقد ذكر أن ممن أخرج الحديث الدارقطني في المديح، وأبو الشيخ في الأقران.

د. عادل بن سعد المطرفي

المبحث الثالث: أسباب رواية الأكابر عن الأصاغر

لما كانت رواية الأكابر عن الأصاغر خرجت عن النسق العام في الرواية التي يتحمل فيها الصغير الحديث عن الكبير، فإنه لا بد وأن يقف خلف هذا النوع أسباب أوجدت صورته، وهي أسباب متعددة، أنشأت هذه الظاهرة في الرواية، كما ستشرح هذه الأسباب جانباً مهماً في علاقة الرواة بعضهم ببعض. فمن هذه الأسباب:

١- رغبة الراوي في كثرة حديثه، فتحمله شهوة الحديث على التوسع في الرواية فيعمد إلى الرواية عن من هو أصغر منه، فإن الرواية عن الصغار تضيف له مقداراً زائداً من الحديث.

وقد كثر في العادة - كما سيأتي - أن من يروي عن الصغار أنه من كثيري الحديث وواسعي الرواية.

٢- تأخر الراوي في طلب الحديث، فيحتاج إلى الأصاغر ممن تقدم طلبهم، خاصة المكثرين منهم، ومن أمثلته رواية صالح بن كيسان، عن الزهري.

نقل الإمام أحمد عن صالح بن كيسان أنه قال للزهري: "أنا أطلقت لسانك وذكر كلمة أخرى فقال له الزهري: أنا علمتك السنن". قال أحمد: "وكان صالح صاحب شعر وغريب". (٣٤)

قال الحاكم: "مات صالح بن كيسان وهو ابن مئة ونيّف وستين سنة، وكان قد لقي جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بعد ذلك تلمذ للزهري، وتلقن عنه العلم وهو ابن تسعين سنة، ابتدأ بالتعلم وهو ابن سبعين سنة". (٣٥)

٣- أن يفوت الكبير سماع الحديث المعين من شيوخه، ثم يجده عند من هو أصغر منه سنّاً، فيحمله الحرص على سماعه منه ولو نزل هذا النوع من النزول.

ومثاله في روايات الصحابة حديث جابر بن عبد الله المشهور في قصة رجلته إلى عبد الله بن أنيس، قال جابر: بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بغيره، ثم شددت عليه رحلي، فسرت إليه شهراً، حتى قدمت عليه الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج يظاً

(٣٤) العلل ومعرفة الرجال، رقم: ٢٤٥٩.

(٣٥) تهذيب الكمال، ١٣: ٣٨.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثًا بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم في القصاص، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمع، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يحشر الناس يوم القيامة -أو قال: العباد- عراة غرلا بهما .." الحديث. (٣٦)

وقد يحصل التحمل عن الصغير في جزء من الحديث أو لفظة منه فات الراوي الكبير سماعها من شيخه، ومثاله ما أخرجه البخاري، ومسلم من حديث ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي، قال: فصلى بنا ركعتين، ثم سلم... "وفي آخره: "فتقدم فصلى ما ترك، ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر، فرمما سأله: ثم سلم؟ فيقول: نبئت أن عمران بن حصين، قال: ثم سلم". (٣٧)

فقوله (ثم سلم) إنما رواه ابن سيرين، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران كما قاله الإمام أحمد (٣٨) قال ابن حبان: "ما روى ابن سيرين، عن خالد غير هذا الحديث، وخالد تلميذه". (٣٩)

٤- أن يشتهر الحديث عن الصغير، أو يتفرد به فلا يرويه غيره فيضطر الأكابر اضطراراً لحمله عنه. ومن أشهر أمثله في طبقة الصحابة رواية الجلة منهم عن عائشة في أمور اختصت بها لم يروها غيرها. قال مسروق: "رأيت مشيخة أصحاب محمد الأكابر يسألونها عن الفرائض". (٤٠) وقال قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة: "كانت عائشة أعلم الناس، يسألها الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ". (٤١)

وقال أحمد بن حنبل في شأنها: "كانت ابنة ثمان عشرة سنة، وكان الأكابر من أصحاب محمد عليه السلام يسألونها، يعني عن الفقه والعلم، مثل أبي موسى الأشعري وغيره يسألونها". (٤٢)

(٣٦) مسند أحمد رقم ١٦٠٤٢. وهو معلق في صحيح الإمام البخاري باب الخروج في طلب العلم ١: ٢٦.

(٣٧) البخاري رقم (٤٨٢)، مسلم رقم (٥٧٣).

(٣٨) فتح الباري لابن رجب، ٩: ٤٣٢.

(٣٩) الصحيح، ٦: ٣٩٣.

(٤٠) السنن لسعيد بن منصور (٢٨٧)، والمصنف لابن أبي شيبة (٣١٠٣٧)، السنن للدارمي (٢٩٠١)، المستدرک للحاكم (٦٧٣٦).

(٤١) الطبقات لابن سعد ٢: ٣٧٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رقم (٢٨٤٢).

د. عادل بن سعد المطرفي

ومن أمثله: حديث محمد بن جابر السحيمي، عن قيس بن طلق، عن أبيه، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأثاه رجل فسأله، عن مس الذكر، فقال: "إنما هو بضعة منك". قال ابن شاهين: "وهذا حديث اشتهر به محمد بن جابر، ورواه عنه الأكبر ممن هو أسن منه وأقدم موتاً، فرواه عنه أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وسفيان الثوري، وهشام بن حسان، وقيس بن الربيع، وهمام بن يحيى وصالح المري، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وابن فضيل، والمفضل بن صدقة، وأخوه أيوب بن جابر، وجماعة ذكروهم في كتاب الأكاير، عن الأصاغر في السن".^(٤٣)

ومن أمثله: حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر". فقد تفرد به مالك، عن الزهري.

قال ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهري، عن أنس بن مالك".^(٤٤)

وقال الخليلي: "وهذا ينفرد به مالك، عن ابن شهاب، عن أنس، رواه عنه من مات قبله كابن جريج، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وغيرهم، ممن بعدهم كالشافعي، وغيره".^(٤٥)

وذكر الدارقطني في الموطآت أن جماعة من الأئمة الكبار رووه عن مالك، وعد بعض من سبق في كلام الخليلي.^(٤٦)

قال ابن عبد البر في التمهيد: "قد رواه عن مالك واحتاج إليه فيه جماعة من الأئمة يطول ذكرهم، وقد ذكرهم شيخنا أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ رحمه الله في كتاب جمعه في ذلك ومن أجل من رواه عن مالك ابن جريج...".^(٤٧)

٥- أن يفوت الكبير الرواية عن شيخ ممن يجمع حديثه وهو في سن من يدركه، فيروي حديثه بواسطة بعض تلامذته، مثل رواية عطاء بن أبي رباح، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، فعطاء لم يسمع من ابن عمر^(٤٨)، وهو شيخ حبيب بن أبي ثابت.

(٤٢) السنة لأبي بكر الخلال، رقم ٧٥٠.

(٤٣) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، ص ٩٧.

(٤٤) المجروحين، ٢: ١٥٣.

(٤٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١: ١٦٨. وهو حديث أخرجه البخاري ومسلم.

(٤٦) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ٢: ٦٥٤.

(٤٧) التمهيد، ٦: ١٦٠.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

فالذي فات هنا هو الشيخ، بخلاف ما قبله فالذي فات هو حديث الراوي مع إدراكه للشيخ.

٦- أن ينسى الشيخ حديثه فيحمله عن تلميذه.

مثاله: ما حدث به عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن

أبي هريرة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد".

قال عبدالعزيز: "فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة عني، وهو ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه. قال عبد العزيز:

وكان أصاب سهيلاً علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه، وكان سهيل يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه".^(٤٩)

٧- النشاط في الحمل عن الغرباء.

قد يدخل الراوي غير بلده فينشط أهلها كبيرهم وصغيرهم في الكتابة عنه، وقد كتب أئمة كبار عمن هم أصغر

منهم على هذا الوجه، ولعل من أسباب هذا النشاط في الحمل عنه إرادة إكرامه، خاصة حين يكون مشهوراً في حمل

السنة والذب عنها.

قال السلفي: "قال لي كئيب -وهو بن علي بن حمزة السلمي-: لما دخلت إلى أصبهان كتب عني الحافظ يحيى بن منده".^(٥٠)

المبحث الرابع: فائدة معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر في كتب علوم الحديث

يكتسب النوع أهميته ويأخذ منزلته من فائدته، ويقدر هذه الفائدة يعظم أثر النوع، ويقدرها أيضاً يقترب النوع أو يتعد

من دائرة الاهتمام والعناية والتأليف فيه.

وقد ذكرت كتب علوم الحديث لرواية الأكابر عن الأصاغر عدة فوائد يمكن حصرها في الآتي:

الأولى: إنزال الراوي منزلته من غير توهم خلافها.

(٤٨) جامع التحصيل، ص ٢٣٧.

(٤٩) الأم للشافعي ٦: ٢٧٤، والسنن لأبي داود رقم (٣٦١٠).

(٥٠) تاريخ الإسلام، ١١: ٢٠٩.

د. عادل بن سعد المطرفي

ذلك أن رواية الأكابر عن الأصاغر موهمة خلاف الحقيقة من هذه الجهة، فتكون فائدة معرفة أمثلة هذا النوع منبهة لما جاء على خلاف العادة، فلا يتوهم كون المروي عنه أكبر أو أفضل من الراوي، وذلك بالنظر إلى الأغلب في كون المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي عنه.^(٥١)

الثانية: دفع توهم القلب في الإسناد.^(٥٢)

ذلك أن ترتيب رواة الإسناد في الإسناد يكون حسب طبقة رواته زمنياً غالباً، إلا أن رواية الأكابر عن الأصاغر تأتي على خلاف هذا الترتيب فتوهم حينها حصول انقلاب.

وهذا التوهم - كما هو مذكور في كلام من ذكره - صادر من الناظر في الإسناد لا من أحد رواته حال روايته، فالإسناد قد روي على وجهه الصحيح، وظن الانقلاب حاصل ممن ينظر في الإسناد، وقد يطلق حكمه عليه بهذا الظن.

الثالثة: التنويه من الكبير بذكر الصغير، وإفادات الناس إليه في الأخذ عنه.^(٥٣)

وهذه الفائدة إما أن تقع بقصد من الكبير أو بغير قصد، وهي في الأخيرة تكون مع الحاجة للصغير، أما في الأولى فقد لا يكون لها حاجة إلا هذه الفائدة.

والفائدة الأولى تميل إلى أدب سلوكي، وللمسألة آدابها السلوكية الأخرى التي تذكر في كتب علوم الحديث في سياق الكلام عن آداب المحدث، وأخلاق الراوي، إذ يستنبط منها أنه لا ينبغي أن يستنكف الراوي أو يستكبر عن الأخذ ممن صغرت سنه أو قل شأنه، ويعد مثله من نبيل الراوي.^(٥٤)

(٥١) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٤٨، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٠٧، التقريب للنووي ص ٩٥، وابن جماعة في المنهل الروي ص ٧٧، والأبناسي في الشذا الفياح ٢: ٥٣٥، وابن الملقن في المقتنع في علوم الحديث ٢: ٥١٨، نزهة النظر لابن حجر ص ١١٩، والسخاوي في الغاية في شرح الهداية ص ٢١٨، والسخاوي في فتح المغيث ٤: ١٦٥.

(٥٢) ينظر: فتح المغيث ٤: ١٦٥، ١٨٠، والتوضيح الأبهري للسخاوي ص ٨٧، تدريب الراوي ٢: ٧١٣، إسبال المطر على قصب السكر ص ٣٣٣.

(٥٣) فتح المغيث، ٤: ١٦٨.

(٥٤) الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، ٢: ٢١٨.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

وأما الفائدة الثالثة ففيها تركية الراوي بأهلية الأخذ عنه عند من نوه بذكره ولفت له. أما الفائدة الثانية وهي ما تبدو ظاهرًا اتصالها بالنقد فإن الملاحظ في كلام من يذكرها من أن الوهم فيها لا يمس نفس الرواية، أي أن الرواية لم تتعرض لأي خلل في نفسها من قبل أحد رواتها، وإنما الخلل قد يحصل من المنفصل عنها وهو الناظر فيها.

المبحث الخامس: عناية النقاد برواية الأكابر عن الأصاغر.

تعقد كتب علوم الحديث مبحثًا للتعريف برواية الأكابر عن الأصاغر، وتفرد بنوع مستقل، وقد تفرد بعض أفراد بنوع مستقل أيضًا. (٥٥)

كما يتم الإشارة إلى رواية الأكابر عن الأصاغر في كلام النقاد ضمن تصانيفهم في كتب الرجال والسؤالات وغيرها، وتتم الإشارة إما بمعنى رواية الأكابر عن الأصاغر، أو بهذا المسمى الذي استقر لاحقًا. فمن ذلك إشارة البخاري، (٥٦) والترمذي، (٥٧) وابن عدي، (٥٨) والدارقطني، (٥٩) والحاكم، (٦٠) والسهمي، (٦١) والبيهقي، (٦٢) والخطيب، (٦٣) والديلمي، (٦٤) وعبد الغني بن سعيد، (٦٥) وغيرهم.

(٥٥) ينظر: الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢: ٢١٨، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٠٧. وتواردت كل الكتب التي خدمت كتاب ابن الصلاح بنقل هذا النوع عنه وكلامه عليه.

(٥٦) الصحيح، رقم (١٤٨٠).

(٥٧) السنن، رقم (٣٩٥).

(٥٨) الكامل ٥: ٤٦، ٣٩٩، ٧: ٢٧، ٢٦٥، ٩: ١٤٢، ١٤٥.

(٥٩) الغرائب للدارقطني - كما في الأطراف لابن القيسراني - ٣: ٣٦٦، ٥: ٤٦٧.

(٦٠) سؤالات أبي مسعود السجزي رقم ١٤٩، المستدرک رقم (٦٩٥٦).

(٦١) تاريخ جرجان، ص ٢٦٨.

(٦٢) شعب الإيمان ٥: ٢٢١، ١٣: ٤٤٦، ٤٧٨، معرفة السنن ٧: ٤٩٠.

(٦٣) المهورانيات، ٢: ٦٧٥.

د. عادل بن سعد المطرفي

ووجه ثالث آخر أكبر ظهوراً في الاهتمام بهذا النوع، وهو التأليف فيه، وقد أخذ التأليف أحد ثلاثة أشكال:

الأول: التأليف في أصل المسألة، ومن المؤلفات في هذا الأول:

- ١- "رواية الأكابر عن الأصاغر" لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المنجنيقي الوراق البغدادي (ت ٣٠٤هـ) (٦٦)
 - ٢- "ما رواه الأكابر عن الأصاغر من المحدثين من الأفراد" لأبي بكر الباغندي (ت ٣١٢هـ). (٦٧)
 - ٣- "روايات الأكابر عن الأصاغر" لأبي تراب محمد بن سهل القهستاني، (ت ٣١٤هـ). (٦٨)
 - ٤- "ما روى الكبار عن الصغار" لمسلمة بن القاسم القرطبي (ت ٣٥٣هـ). (٦٩)
 - ٥- "الأكابر عن الأصاغر" لمحمد بن حميد المخرمي (ت ٣٦١هـ). (٧٠)
 - ٦- "الأكابر عن الأصاغر في السنن" لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ). (٧١)
 - ٧- "اللطائف في رواية الكبار ونحوهم عن الصغار" لأبي موسى المدني (ت ٥٨١هـ). (٧٢)
- ويلحق بهذا السابق الاهتمام بما ضمن كتاب بما يشبه التأليف المستقل فيها، ومن ذلك:

ما خصصه ابن منده (ت ٤٧٠هـ) في كتابه "المستخرج" من كراسين في المسألة، يقول ابن الملقن: "ذكر ابن منده في مستخرجه رواية الأصاغر عن الأكابر وعكسه في كراسين، وعدد من ذلك رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تميم

(٦٤) المقاصد الحسنة للسخاوي، ص ٧٧.

(٦٥) الرباعي في الحديث، ص ١٩.

(٦٦) ينظر: فتح الباري ١٠: ١٤٣. وأشار له الزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٦٨ بعنوان: (رواية الكبار عن الصغار).

(٦٧) تحقيق د. خالد باسمح، طبع دار التوحيد.

(٦٨) ينظر: التحبير في المعجم الكبير للسمعاني ١: ٣٨٤، والمنتخب من معجم شيوخ السمعياني ص ٩٦٨.

(٦٩) ينظر: لسان الميزان لابن حجر، ٨: ٦١.

(٧٠) ينظر: صلة الخلف للروداني، ص ١٢٧.

(٧١) أشار إليه ابن شاهين في كتابه الآخر "الناسخ والمنسوخ"، ص ٩٧.

(٧٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١: ١٥٤. ولأبي موسى كتابه المشهر "اللطائف من دقائق المعارف" وقد ذكر فيه جملة من رواية الأكابر عن

الأصاغر، فقد يكون هذا هو مراد الذهبي، والله أعلم.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

الداري، ورواية تميم الداري عنه، وروايته عن الصديق في قصة الأذان، ورواية الصديق عنه، وروايته عن عمر، وعمر عنه، وأتى فيه بفوائد جمة". (٧٣)

الثاني: التأليف في بعض أفراد رواية الأكابر عن الأصغر، ومن المؤلفات في هذا الوجه:

١- "رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). (٧٤)

٢- "رواية الصحابة عن التابعين" للخطيب البغدادي. (٧٥)

٣- "نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين" لابن حجر (ت ٨٥٢هـ). وهو اختصار لكتاب الخطيب السابق.

الثالث: التأليف في بعض أمثلة رواية الأكابر عن الأصغر، ومن المؤلفات في هذا الوجه:

١- "ما رواه الأكابر عن مالك" لمحمد بن مخلد العطار الدوري (ت ٣٣١هـ). (٧٦)

٢- "الإعلام بمن حدث عن مالك بن أنس من مشايخه السادة الأعلام" لرشيد الدين العطار (ت ٦٦٢هـ). (٧٧)

وقد حوت المؤلفات السابقة على جملة وافرة من أمثلة رواية الأكابر عن الأصغر، كما تنتشر أمثلة رواية الأكابر عن الأصغر في الكتب المصنفة في الحديث، وهي أمثلة كثيرة ومتعددة، تبدأ بطبقة شيوخ المصنف وصولاً إلى طبقة الصحابة، ففي البخاري مثلاً روى البخاري عن الحسين بن محمد بن زياد النيسابوري (ت ٢٨٩هـ)، وهو من تلاميذ البخاري، (٧٨) وروى عن عبدالله بن حماد (ت ٢٦٩هـ)، (٧٩) قال الأصيلي: "هو من تلامذة البخاري وكان يورق بين يديه". (٨٠)

(٧٣) المقنع لابن الملحق، ٢: ٥٢٠.

(٧٤) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٣١٣.

(٧٥) ينظر: نزهة السامعين لابن حجر ص ٢٥، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١: ٦٧.

(٧٦) مطبوع بتحقيق عواد الخلف، مؤسسة الريان.

(٧٧) ينظر: فتح المغيث للسخاوي، ٤: ١٦٦.

(٧٨) صحيح البخاري، رقم (٥٦٨٠).

(٧٩) صحيح البخاري، رقم (٣٨٥٧).

(٨٠) فتح الباري لابن حجر، ٨: ٣٠٣.

د. عادل بن سعد المطرفي

كما أخرج البخاري، ومسلم أمثلة كثيرة من هذا النوع، فأخرج البخاري لمعاوية بن أبي سفيان (ت ٦٠هـ)، عن مالك بن يُخامر (ت ٧٠هـ)^(٨١)، ولنعيم بن عبدالله بن المجرم (ت ١٢٠ تقريباً)، عن علي بن يحيى بن خلاد الزرقى (ت ١٢٩هـ).^(٨٢) وأخرج مسلم لأنس بن مالك (ت ٩٢هـ) عن محمود بن الربيع (ت ٩٩هـ)،^(٨٣) ولجابر بن عبدالله (ت بعد ٧٠هـ)، عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق (تابعية).^(٨٤) ولأبي سلمة بن عبدالرحمن (ت ٩٤هـ)، عن عمر بن عبدالعزيز (ت ١٠١هـ)،^(٨٥) وهو شيخ عمر بن عبدالعزيز، ولهشام بن عروة (ت ١٤٥هـ)، عن بكر بن وائل (ت ١٣١-١٤٠هـ).^(٨٦) وأخرج البخاري، ومسلم لصالح بن كيسان (ت بعد ١٤٠هـ)، عن الزهري (ت ١٢٥هـ).^(٨٧)

المبحث السادس: الآثار النقدية لرواية الأكاير عن الأصاغر

لرواية الأكاير عن الأصاغر تعلق بصفة الرواية وطريقة تحملها، وظروف سماعها، وما فيها من غرابة أو شهرة، وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، وعلل الأحاديث، وسوف استعرض هذه الجوانب باتجاه صاعد، يبدأ من تطبيقات المحدثين النقاد وصولاً للنتائج والتقريرات.

وهذا المبحث هو لب البحث، نظراً لجذته، فالكلام عن الجوانب السابقة قليل التداول أو منعدم، وما يطرق من جوانب هذا النوع فدورانه حول الشكل والصورة تاركاً ملمت أطراف الموضوع والربط بينها وإبراز أثرها في القضايا المختلفة لمزيد بحث واستكمال جهود، يستظهرها الناظر، ويضيف فيها الحاضر على الغابر.

كتب الرجال والجرح والتعديل:

-
- (٨١) صحيح البخاري، رقم (٣٦٤١، ٧٤٦٠).
 (٨٢) صحيح البخاري، رقم (٧٧٩).
 (٨٣) صحيح مسلم، رقم (٣٣).
 (٨٤) صحيح مسلم، رقم (٣٥٠).
 (٨٥) صحيح مسلم، رقم (١١٠٦).
 (٨٦) صحيح مسلم، رقم (١٦٣٨).
 (٨٧) صحيح البخاري رقم (١٤٧٨، ٢٨٣٢، ٤٦٢٣)، وصحيح مسلم رقم (٢٣٨٧، ٢٤٠٢).

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

من النقاط التي يمكن رصدها وتسجيلها فيما يتصل بقضايا الجرح والتعديل وأثر رواية الأكابر عن الأصاغر فيها، الآتي:
أولاً: تعتبر الكتب المؤلفة في هذا النوع رافداً في ذكر من روى عن الصغير ومن روى عنه الكبير، ومن يفتش في أسانيد رواية الأكابر عن الأصاغر الموثقة في كتب السنة، أو يطالع الكتب المؤلفة المطبوعة في هذا النوع ككتاب الأقران لأبي الشيخ، وكذا ما يرد منصوصاً عليه في كلام أهل العلم سيجد ما يضيفه على الكتب التي اعتنت بذكر التلاميذ والشيوخ في تراجم الرواة.

فمثلاً روى يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن مالك، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فهو شيخ الإمام مالك بن أنس^(٨٨) وقد خلت الكتب الجامعة من ذكر يزيد بن الهاد في الرواة عن مالك.^(٨٩)

والقدر الأقل الذي يثبت برواية الأكابر عن الأصاغر هو إثبات وقوع الرواية لا إثبات المشيخة بينهما على معناها العربي، وهذا هو الأصل في رواية الأكابر عن الأصاغر، فمن كانت روايته إنما هي لحديث أو عدة أحاديث معدودة، وتحملها كفاءة، أو تحمل عنه حكايات وليست أحاديث، أو كان تحمله لها على جهة المذاكرة، ثبت بها أصل الرواية، كرواية الإمام أحمد عن تلميذه أبي داود السجستاني، ورواية البخاري عن تلميذه الترمذي، فهذه الرواية لا تجعل من أبي داود شيخاً لأحمد، ولا من الترمذي شيخاً للبخاري.

وقد تعقب ابن حجر مغلطاي في إطلاقه أن أبا علي الطوسي هو شيخ لأبي حاتم الرازي، لكونه روى عنه، بأن رواية أبي حاتم عنه إنما كانت على جهة رواية الأكابر عن الأصاغر، ووقعت في حكايات.^(٩٠)
ثانياً: دلالتها على أن الراوي عزيز الحديث، صاحب فوائد.

تتعدد أسباب الحمل عن الصغير، ومنها كما تقدم أن ينفرد الراوي الصغير بالحديث فيحمله عنه الأكابر، ويعتبر مثله من الفوائد.

يقول عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ): "سمع سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) مني حديثاً فكتبه".^(٩١)

(٨٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ١: ٢٢٢، شعب الإيمان للبيهقي رقم (١٠٦٤٤).

(٨٩) الجرح والتعديل ٩: ٢٧٥، تهذيب الكمال ٣٢: ١٦٩، تاريخ الإسلام ٣: ٧٧٥، سير أعلام النبلاء ٦: ١٨٨، وذكره رشيد العطار في كتابه الرواة عن مالك ص ٢٠٤.

(٩٠) النكت على كتاب ابن الصلاح، ١: ٤٣٠.

(٩١) الجامع للخطيب، ٢: ٢١٨.

د. عادل بن سعد المطرفي

وروى يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن مبارك بن فضالة، عن عبدالله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، قال: "إذا أُدخل الميت القبر حُلَّت العقد" قال يحيى: فحدثت به عبدالرحمن بن مهدي فقال: ما سمعت بهذا قط أقعد حتى أُدشِّنَكَ فكتبه عني. (٩٢)

وقال أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) بعد أن روى حديث العتيرة: "كتب عني هذا أحمد بن حنبل". (٩٣)

وروي محمد بن إسحاق السراج الثقفى (ت ٣١٣هـ) حديثاً وقال: "كتب عني محمد بن إسماعيل البخاري هذا الحديث وأدخله في تاريخه". (٩٤) وذكر حكاية أخرى وقال: "كتب عني هذه الحكاية أبو حاتم الرازي". (٩٥)

ويقول الحاكم وذكر حديثاً: "كتب عني الدارقطني هذا، وقال: ما كتبه عن أحد قط". (٩٦)

وكما يأتي اعتزاز الراوي برواية الأكبر سنناً عنه أو الكتابة عنه، يأتي أيضاً مع كبر قدر الراوي عنه ولو كان أصغر منه، كما قال الحسن بن الربيع (ت ٢٢١هـ): "كتب عني أحمد بن حنبل". (٩٧)

ثالثاً: دلالتها على كثرة حديث الراوي واتساعه في الرواية وأنه صاحب حديث.

الغالب أن من يحمل الحديث عمن هو أصغر منه مع روايته عمن أدرك من شيوخه الكبار أنه معدود من المكثرين في الحديث، وواسعي الرواية، وفي عكسه دلالة ظاهرة عليه أيضاً، فإن من شأن كل من كان من المكثرين وواسعي الرواية أنه يقع في حديثهم الرواية عمن هم أصغر سنناً، وفي هذا يقول ابن عدي: "ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار ويروي عنه الكبار من الناس". (٩٨)

ومن يستعرض كثير مما يذكره المزي في تراجم المكثرين وما ينص عليه حين ذكره شيوخ الراوي يقف على شاهد هذا، من أمثال شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وعبد الملك بن جريج، ومحمد بن إسحاق، وغيرهم.

(٩٢) الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، ٢: ٢١٨.

(٩٣) الطيوريات رقم (١٣٥)، سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢١١.

(٩٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم رقم ٥٩٢٨، وينظر: تاريخ بغداد ٢: ٥٦.

(٩٥) تاريخ بغداد، ٢: ٥٦.

(٩٦) سير أعلام النبلاء، ١٥: ٤٨٧.

(٩٧) تهذيب التهذيب، ٢: ٢٧٧.

(٩٨) الكامل في الضعفاء، ٢: ٢٧٦.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ومن ذلك قول أبي بكر محمد بن خلف الملقب بوكيع: "وسعد بن إبراهيم ممن حمل عنه العلم الكثير، وكان يكتب عن من هو أصغر منه". (٩٩)

وقال الخليلي في ترجمة أبي العباس السراج: "وكان يكتب عن الأقران، ومن هو أصغر منه سنًا لعلمه وتبحره، وسمعت من يحكي أنه قال: كتبت عن ألف وخمسمائة بل زدت عليه". (١٠٠)

وفي طبقات من يروي عنهم الأئمة الكبار المكثرين من هم في عداد تلامذتهم في السن، فقد روى البخاري، ومسلم عن ابن خزيمة خارج الصحيح^(١٠١)، وروى البخاري عن أبي العباس السراج، وعبدالله بن حماد الأملي، والحسين بن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني، وغيرهم من تلامذته. (١٠٢)

رابعًا: الأهلية في الرواية والتعديل الجملي.

تعتبر رواية الأكبر عن الأصغر في أحد مؤشرات ما يدل على أهلية الراوي للرواية والكتابة عنه، ونوع تعديل وقبول له في الجملة، فنزول الكبار لهم، والأخذ عنهم، تركية لهم ولحديثهم، وقد كان الصغار يفتخرون بأخذ الكبار عنهم ويتباهون بذلك ويعتبرونه نوع من التركيبة لحالمهم والرضى عن حديثهم، بل حتى أن بعض الكذابين والضعفاء يدعي رواية الأكابر عنه ليقوي حاله وينفق حديثه،^(١٠٣) فهي محل مباحة الرواة بحالمهم ولو كانوا من الثقات. (١٠٤)

وإذا كان رواية الثقة عن راو نوع تعديل له، فإنها إذا حصلت مع كبر الراوي كانت أقوى في إفادة التعديل، بل قد تكون هذه الرواية مقصودة أحيانًا من الكبار لأجل لفت الناس لمنزلتهم والحث على الأخذ عنهم، فهي في منزلة الثناء القولي عليهم. وتتأكد دلالة التوثيق في بعض صور رواية الأكابر عن الأصغر، كرواية الصحابي عن التابعي، فالصحابي لا يروي إلا عن يرضاه، خاصة وأن قصد الصحابي من التحمل هو التدين.

(٩٩) أخبار القضاة، ١: ١٥١.

(١٠٠) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٣: ٨٢٨.

(١٠١) سير أعلام النبلاء، ١٤: ٣٦٦.

(١٠٢) ينظر: فتح الباري، ١: ١٣٧، ٢٣٢.

(١٠٣) ينظر: الجرح والتعديل، ٢: ٢١٤.

(١٠٤) تاريخ دمشق ٥٣: ٢٥٠، التوحيد لابن خزيمة ٢: ٥٤٦.

د. عادل بن سعد المطرفي

والغالب أن الرواية عمن دون الراوي تقع في مرحلة نضج الراوي الكبير في المعرفة، والسعة في الرواية، يميل فيها الراوي الكبير إلى الانتقاء لا سماع كل شيء من كل أحد، وكلما اجتمع العدد من الكبار على الرواية عن أحد الصغار كان أكثر دلالة على قبوله والرضى بحاله.

تمييز الرواة:

يعتبر تمييز الراوي في إسناد الرواية من المراحل المهمة والمبكرة التي يشتغل عليها الباحث أثناء دراسته للحديث، ففي تخريج الحديث يحتاجها الباحث لترتيب صياغة ما اجتمع لديه من طريق الحديث، ثم في بيان حال الرواة يحتاج الكشف عنه للمعرفة بحاله، ثم في الدراسة ربما توقفت نتيجة البحث على حال الراوي الذي معه. وللتمييز طرقه التي يتوصل بها إلى تعيين المهمل من أسماء الرواة، وهي طرق لا يكاد يفلت راو مهمل من التمييز عن غيره ممن يشترك معه في الاسم.

والقضية الواحدة في علوم الحديث تتشابك مع غيرها من القضايا الكبرى والجزئية، ويكون الكل مؤثرًا فيها بحسب جهته وبمقدار قربه وبعده، ومسألة رواية الأكابر عن الأصاغر هي أحد مسائل علوم الحديث التي لها اتصالها بقضية تمييز الرواة وأثرها فيه، بل قد لا يزول إشكال التمييز في بعض الأمثلة إلا باستحضار هذا النوع من أنواع علوم الحديث. فحين يروي الشيخ إسناد الحديث عن راو أول اسمه باسم تلميذه، فمن المحتمل أن يكون هو التلميذ، ويكون من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، واستبعاد مثل هذا الاحتمال قد يؤول في بعض الأمثلة إلى سد باب تمييزه. كما أن نفي أن يميز الراوي بفلان لكون من روى عنه في الإسناد غير معدود في شيوخه وإنما معدود في تلامذته، أو أنه يصغر عن طبقة شيوخه فنفي غير تام، فإن مما يدخل عليه هذا النوع وهو رواية الأكابر عن الأصاغر. وسأسوق بعض الأمثلة التطبيقية التي تبرز أثر رواية الأكابر عن الأصاغر في تمييز الرواة في جوانب متعددة في قضية التمييز، وسأقتصر على بعضها لكثرتها.

مثال:

روى ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الصلاة مثني مثني ..)، وقد رواه عنه عبدالله بن نافع بن العمياء.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

وقد اختلف في تمييز ربيعة في الإسناد السابق بين أن يكون ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الصحابي، أو ربيعة بن الحارث تابعي، وهو اختلاف قد أثر في جزء منه اعتبار مسألة رواية الأكابر عن الأصاغر.

فنفى الخطيب أن يكون ربيعة بن الحارث هو ابن عبدالمطلب، وقال: "محال أن يكون ربيعة بن الحارث يروي عن الفضل بن العباس الذي سنه فوق سن أبيه".^(١٠٥) وصحح رواية من سمي الراوي عن الفضل بعبد الله بن الحارث لا ربيعة، وهو أحد أوجه الاختلاف المروية في الحديث.

وقال المزني: "وقد قيل إن ربيعة بن الحارث راوي هذا الحديث: رجل آخر من التابعين، قال عبدالرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: ربيعة بن الحارث، روى عن الفضل بن عباس، روى عنه عبد الله بن نافع بن العمياء. هكذا قال: ولم يزد، وربيعه بن الحارث بن عبد المطلب قريب سنه من سن عمه العباس بن عبد المطلب، قيل: كان أسن من العباس بسنتين، وابنه المطلب بن ربيعة قريب سنه من سن الفضل بن عباس على ما جاء في الحديث المشهور من إرسال أبويهما إياهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله عليه السلام لهما: اخرجما ما تصرران، وفي ذلك دلالة ظاهره على أن ربيعة بن الحارث راوي هذا الحديث رجل آخر مع ما في إسناد حديثه من الاختلاف، والله أعلم".^(١٠٦)

فالخطيب والمزني يريان أن ربيعة بن الحارث في إسناد الحديث السابق ليس هو ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب بل هو آخر، بسبب تقدم طبقته فهو أكبر من الفضل بن عباس، وتقدم طبقة متفق عليه.

وتعقب ابن حجر المزني بدلالة مسألة رواية الأكابر عن الأصاغر، فقال: "ليس في هذا دلالة ظاهرة على أنه غيره بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر".^(١٠٧)

فما اعتمد عليه الخطيب، والمزني في النفي من اختلال ترتيب الطبقات والأصل هو انتظامها في ترتيب زمني، تعقبه ابن حجر بوجه استثنائي يرد مثله أحياناً، فكأن الأصل لا يمنع الاستثناء، والتعيين متوقف على دلالة تنظم للأصل.

(١٠٥) المتفق والمفترق، ٣: ١٤٥٥.

(١٠٦) تهذيب الكمال، ٩: ١١١.

(١٠٧) تهذيب التهذيب، ٣: ٢٥٤.

د. عادل بن سعد المطرفي

وصنيع البخاري في التاريخ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل يؤيد أن الذي في الإسناد هو آخر غير ابن عبدالمطلب الصحابي، فقد ترجما لربيعة بن الحارث بدون نسبته إلى جد في طبقة التابعين، وذكرنا رواية عبدالله بن نافع عنه، وروايته عن الفضل، ولم يذكرنا في كتابيهما ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب،^(١٠٨) وكذا فرّق ابن حبان بينهما صراحة، فذكر ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب في الصحابة، وذكر ربيعة بن الحارث يروي عن الفضل بن العباس، ويروي عنه ابن العمياء في التابعين^(١٠٩) غير أن البخاري في العلل الكبير، وأبا حاتم في العلل ذكرنا حديث ربيعة بن الحارث هذا وسميا جد ربيعة بأنه عبدالمطلب، فقال البخاري: "ربيعة هو ابن عبدالمطلب"،^(١١٠) وسئل أبو حاتم عنه فقال: "هو ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب"^(١١١) غير أن ربيعة هذا ليس هو الصحابي، وإنما هو آخر تابعي، فقد ذكر أبو حاتم أن ربيعة هذا أدرك الفضل ولم يُثبِت له سمعًا منه، وقال عنه: "حسن الحديث".

مثال آخر:

قد يختص راو بشيخ فيميز به إن ورد مهملاً، فالغالب الأعم أن المهمل هو الراوي المختص بالشيخ، وتمييزه به متبادر لأول نظرة، غير أنه ينبغي ألا يغيب عن البال مسألة رواية الأكاير عن الأصاغر في تمييز هذا المهمل. أخرج النسائي في الصغرى (٣٣٦٧) حديث عبد الوهاب، عن يحيى بن سعيد، عن مالك بن أنس، أن ابن شهاب، أخبره أن عبد الله، والحسن ابني محمد بن علي، أخبراه أن أباهما محمد بن علي، أخبرهما، أن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه قال: (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء).

وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب "الأقران" من طريقين عن يحيى بن سعيد، عن مالك بن أنس.^(١١٢)

والمنتظم في ترتيب طبقات الإسناد والمشهور بالرواية عن مالك هو يحيى بن سعيد القطان، وتمييزه بالقطان هو الحاضر في الذهن والسابق إليه، وقد يستبعد أن يكون هو يحيى بن سعيد الأنصاري لكونه أكبر من مالك، فيحیی بن سعيد الأنصاري

(١٠٨) التاريخ الكبير ٣: ٢٨٣، الجرح والتعديل ٣: ٤٧٣.

(١٠٩) الثقات ٣: ١٢٨، ٤: ٢٣١. وينظر: السلسلة الضعيفة للألباني ١٤: ١١٣.

(١١٠) العلل الكبير، ص ٨١.

(١١١) العلل لابن أبي حاتم، ٢: ٢٧١.

(١١٢) ذكر الأقران، رقم ٢٤٦، ٢٤٧.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

تابعي من شيوخ الإمام مالك بن أنس،^(١١٣) أما مالك فمن أتباع التابعين،^(١١٤) إلا أن الذي في الإسناد هو الأنصاري، فقد جاء مميّزاً بالأنصاري عند الترمذي (١٧٩٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٥٥٢٤)، وذكره أبو الشيخ تحت ترجمة الأنصاري، عن مالك.^(١١٥)

فالمسألة من رواية الأكابر عن الأصاغر، والغفلة عن اعتباره الأنصاري احتمالاً أمام عيني الناظر، أو استبعاده أصلاً، لتقدم طبقة عن طبقة شيخه، قد يوقع في الخطأ.

مثال آخر:

ترجم الذهبي في الكاشف لعبدالله بن عطاء يروي عن أبي الطفيل، وابن بريدة، وعنه شعبة وابن نمير،^(١١٦) ورمز له في الإخراج برمز (م د ت س)، وزاد المزني، وابن حجر في التهذيبين رمز ابن ماجه (ق).

وعدم ذكر الذهبي لرمز ابن ماجه مقصود، ذلك أنه يرى أن عبدالله بن عطاء اثنان، الأول منهما من يروي عن أبي الطفيل، وابن بريدة، وعنه شعبة، وابن نمير، والآخر: من يروي عن عقبة بن عامر، ويروي عنه أبو إسحاق السبيعي،^(١١٧) والثاني هذا هو من أخرج له ابن ماجه وحده، وهو تابعي كبير عنده، أما الأول فبقي إلى زمن الأعمش.^(١١٨) وقول الذهبي السابق قد تعقب به المزني في عدهما واحداً.

وهذا الذي قاله الذهبي بناه على قدم طبقة أبي إسحاق فهو تابعي أدرك عدد من الصحابة، أما عبدالله بن عطاء الذي يروي عنه شعبة فهو أنزل طبقة، وهذا متجه.^(١١٩)

(١١٣) تهذيب الكمال، ٣١: ٣٤٦.

(١١٤) تهذيب الكمال، ٢٧: ٩١.

(١١٥) ذكر الأقران، ص ٧٥.

(١١٦) الكاشف، رقم (٢٨٦٠).

(١١٧) الكاشف، رقم ٢٨٦١.

(١١٨) تذهيب التهذيب، ٥: ٢٣٠.

(١١٩) ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة، بينما وضع أبا إسحاق في الطبقة الثالثة.

د. عادل بن سعد المطرفي

أما المزي فرأي أنهما واحد لاعتبارات عدة، وأزاح إشكال رواية أبي إسحاق عنه على أنها من رواية الأكابر عن الأصاغر. (١٢٠)

مثال آخر:

في ترجمة المنهال بن عمرو من لسان الميزان لابن حجر: "المنهال بن عمرو، عن ابن مسعود، وعنه أبو إسحاق. قال أبو حاتم: إن لم يكن الأسدي فلا أدري من هو. قلت: الأسدي لم يدرك ابن مسعود وأبو إسحاق أكبر منه فالظاهر أنه غيره". (١٢١)

وهذا الظاهر في كلام ابن حجر مبني على تقدم طبقة أبي إسحاق، فهو أكبر من المنهال بن عمرو الأسدي، كما أن الأسدي أيضًا لم يدرك ابن مسعود، وهو تعقب فيه نظر، فما زال قول أبي حاتم هو الأقرب، فالمنهال بن عمرو موصوف بالإرسال، (١٢٢) أما رواية أبي إسحاق عنه فظاهر أن أبا حاتم يخرجها من باب رواية الأكابر عن الأصاغر، وقد روى أبو إسحاق السبيعي عن من هو أصغر منه، ففي تهذيب الكمال: "روى عن... عبدالله بن سعيد بن جبير وهو أصغر منه... وعبدالله بن عطاء وهو أصغر منه". (١٢٣) وروى عن مالك بن مغول، والأعمش سليمان بن مهران، وهو أكبر منهما. (١٢٤) فزال الإشكال من هذه الجهة، وتوجه رأيه.

مثال آخر:

في مسند الإمام أحمد أحاديث من رواية عبدالله بن أحمد عن غير أبيه، وهو ما يعرف بزوائد عبدالله، ويحصل أحيانًا إشكال في التفريق بين ما هو من رواية عبدالله، عن أبيه، وما هو من رواية عبدالله، عن غير أبيه.

(١٢٠) تهذيب الكمال، ١٥: ٣١١.

(١٢١) اللسان، ٨: ١٧٤.

(١٢٢) تهذيب الكمال ٢٨: ٥٦٩، ميزان الاعتدال ٤: ١٩٢.

(١٢٣) تهذيب الكمال، ٢٢: ١٠٥.

(١٢٤) الأقران لأبي الشيخ، ص ٢٥، ٤٦.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ومن المستقر أن أهم ما يساعد في فرز روايتهما هو النظر في طبقة المروي عنه، غير أن رواية الأكابر عن الأصاغر تحضر هنا، ونتيجتها إما توهم أن المروي عنه آخر لكون الإمام أحمد أكبر منه، أو تخريجه على أنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، فيحصل التردد في تمييز الراوي ويقع الاختلاف الذي قد يطال ضبط النسخ. (١٢٥)

الاتصال والانقطاع

يمتد أثر رواية الأكابر عن الأصاغر إلى قضية اتصال الإسناد بمسائله المشهورة من السماع، والتدليس، والإرسال. أولاً: نفي السماع.

في العلل ومعرفة الرجال قال عبدالله: "سمعت أبي يذكر عن يحيى بن سعيد القطان، قال: كان ثور إذا حدثني بحديث عن رجل لا أعرفه قلت: أنت أكبر أو هذا؟ فإذا قال: هو أكبر مني كتبته، وإذا قال: أصغر مني لم أكتبه". (١٢٦)

وثور هو ابن يزيد الكلاعي، أحد الثقات.

وظاهر من النص السابق أن القطان يربط مسألة قبول الحديث وردة في النص السابق بنوع رواية الأكابر عن الأصاغر. والذي يشرح كلام القطان أكثر ما ورد عن شعبة في سماع أبي إسحاق السبعي من شيوخه. قال شعبة: "كان أبو إسحاق إذا أخبرني عن رجل قلت له: هذا أكبر منك؟ فإن قال: نعم، علمت أنه لقيه، وإن قال: أنا أكبر منه، تركته". (١٢٧) أي علمت أنه لم يلقه.

والنصان السابقان يشيران إلى عادة بعض الرواة في التحمل عن من هم أصغر منهم، أن روايتهم عنهم مرسله بلا سماع، وهو منه عمومًا إلى التحري في قضية السماع حين الرواية على هذا الوجه.

ثانيًا: التدليس.

(١٢٥) انظر مثلاً على ذلك في مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر ٥: ١٥٨ رقم: ٥٦٣٨، وقارنه بتحقيق شعيب الأرنؤوط ٩: ٤٥٥ رقم: (٥٦٣٨).

(١٢٦) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبدالله رقم (٩٥٠).

(١٢٧) إكمال تهذيب الكمال ١٠: ٢٠٨، تهذيب التهذيب ٨: ٦٦.

د. عادل بن سعد المطرفي

من نبل المحدث أن يحدث عن الجميع، وقد قالوا: "لا ينبل الرجل من أصحاب الحديث حتى يكتب عن من هو فوقه وعن من هو مثله، وعن من هو دونه".^(١٢٨) وإذا كان المحدث يحمل الحديث تعبدًا فلا يضره عن من يحمله إن كان ثقة، إلا أن بعض المحدثين قد يستثقل الرواية عن الصغير ويراه عيبًا، وقد أنكر الإمام أحمد من وقع في نفسه شيء من هذا، ففي "فضائل الصحابة" قال عبدالله: "قلت لأبي: إن يحيى بن معين يطعن على عامر بن صالح هذا. قال: يقول: ماذا؟ قلت: رأه يسمع من حجاج؟ قال: قد رأيت أنا حجاجًا يسمع من هشيم، وهذا عيب يسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر؟".^(١٢٩) وحجاج هو ابن محمد الأعور، وهو أصغر من عامر بن صالح.

ولهذا السبب السابق فرمى دلس الراوي الكبير الصغير، سواء كان هذا الصغير قرينا للراوي،^(١٣٠) أو أصغر منه سنًا، فالصغير يشملهما في كلام المحدثين.

ورواية الأكابر عن الأصغر من الصور التي تتيح فرصة للمدلس، فإنه كلما أمكن خفاء التدليس اشتد قيام داعيه، ويعتبر زيادة راو في الإسناد يمكن للإسناد أن يكون متصلًا بدونه من النوع شديد الخفاء حين حصول التدليس، وهو ما يفتح شهية المدلسين.

وتصور هذا السابق يفيد فيما لو روي الحديث بالطريقين، فإن احتمال التدليس في الإسناد الناقص يقوى جدًّا ويضعف أن يكون روي بالطريقين على السماع، سواء وقع على جهة تدليس الإسناد كأن يسقط الراوي شيخه الصغير المباشر، أو على جهة تدليس التسوية كأن يسقط الراوي شيخ شيخه الصغير.

ومن هذا ما ذكره الإمام الشافعي في رواية الزهري، عن سليمان بن أرقم، ذكر أنه كان يسكت عن تسميته "إما لأنه أصغر منه، أو غير ذلك".^(١٣١)

(١٢٨) ورد هذا القول عن عدد من المحدثين كوكيع وغيره. ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢: ٢١٦، وتاريخ بغداد ٦: ٢٢٩، تهذيب الكمال ١: ١٦٦.

(١٢٩) فضائل الصحابة، ٢: ٨٥٣.

(١٣٠) ينظر: العلال لابن أبي حاتم ٦: ٥٣، الإصابة لابن حجر ٨: ٤٨١.

(١٣١) الرسالة، ص ٤٦٩.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ومنه أيضًا ما كان يفعله الأعمش، قال الحسين: "كنا تأتي سفیان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشي، فيقول: هذا من حديثه، وليس هذا من حديثه". (١٣٢)

علق عليه المعلمي بقوله: "كان الأعمش رحمه الله كثير الحديث كثير التذليل سمع كثيرًا من الكبار ثم كان يسمع من بعض الأصغر أحاديث عن أولئك الكبار فيدلسها عن أولئك الكبار، فحديثه الذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار، فمعنى قول سفیان " ليس هذا من حديثه " أنه ليس من حديثه عن من سمى، وإنما سمعه من بعض من دونه فدلسه".
ومن الصغار الذين كان يدلسهم الأعمش: أبي يحيى القتات، وحكيم بن جبير، والحسن بن عمار، وغيرهم، وكلهم أصغر منه سنًا.

ومن أمثله أيضًا: ما وقع في بعض روايات الحديث المشهور عن مالك، عن الزهري، عن أنس قال: "إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر". وهو حديث تفرد به مالك، عن الزهري، ومن رواه وإنما يرويه من طريقه، ومن هؤلاء الرواة الأوزاعي.

وقد ذكر الدارقطني في "كتاب الموطآت" أن الأوزاعي ممن رواه عن مالك، وأخرجه في "المديح" من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن مالك، وأخرجه أبو الشيخ في "الأقران" من طريق محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن مالك. (١٣٣)
وقد أخرجه "تمام" و "ابن مندة" من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أنس، فلم يذكر مالكًا في إسناده. (١٣٤)

قال ابن حجر بعد العرض السابق: "فترجح أن الوليد دلسه".

ومن رواه أيضًا عن مالك سفیان بن عيينة، رواه عن سفیان الحميدي وغيره، (١٣٥) ورواه محمد بن عباد بن الزبيرقان، عن سفیان، عن الزهري، عن أنس، فلم يذكر مالكًا في إسناده.

قال ابن حجر: "فيحتمل أن يكون ابن عيينة دلسه حين حدث به محمد بن عباد، أو سواه محمد بن عباد". (١٣٦)

(١٣٢) الجرح والتعديل، ١: ٧٠.

(١٣٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢: ٦٦٠.

(١٣٤) الفوائد لتمام، رقم ٨٩٢.

(١٣٥) مسند الحميدي، رقم ١٢٤٦.

د. عادل بن سعد المطرفي

والمقصود أنه متى ما وجد في الراوي الساقط من المدلس أحد حوامل التدليس قوي القول بوقوعه. وقد يعمي الدلس اسم الراوي لكيلاً يعرف، وهو المشهور بتدليس الشيوخ، ومن أسبابه الرواية عمن هو أصغر منه. (١٣٧) ولعل من هذا أيضاً ما كان يفعله أبو بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) مع الغطريفني محمد بن أحمد بن حسين (ت ٣٧٧هـ)، وكان الإسماعيلي أكبر منه، وقد حدث عنه في صحيحه وخارج الصحيح، (١٣٨) وكان يدلسه، "قال مرة: حدثنا محمد بن أبي أحمد النيسابوري وقال مرة: محمد بن أحمد العبقيسي، وقال في حديث آخر: حدثنا محمد بن أحمد العبدي، وقد قال: الثغري أيضاً، وقال: محمد بن أحمد بن الحسين". (١٣٩)

علم الطبقات:

يعتبر علم الطبقات علم منازل الرواة، ولا يتهيأ للناظر في الأسانيد من بد لهذا العلم، فهو معين على فهم وجه الرواية، ومعرفة مخارج الأسانيد. ولمعرفة طبقة الراوي معاييرها التي تضع الراوي في طبقته من جهة معرفة السن ولقي المشايخ والآخذين عنه ونحوها، وإذ يعتمد علم الطبقات على ما يوفره الإسناد من مادة، فهو اعتماد يأخذ بالاعتبار مجموع الأسانيد عن الراوي. وهذا التصنيف للرواة في الطبقات المتعددة أمر ليس بالسهل، ومن صعوباته ما يعترض هذا التصنيف من عقبات علمية شائكة، فيحصل التردد أحياناً والتوقف في أحيان أخرى، ويقع الاختلاف من العالم الواحد فيصنف الراوي في أكثر من طبقة، فضلاً عن وقوع الاختلاف بين أهل العلم. ولنوع رواية الأكابر عن الأصاغر علاقته الظاهرة مع علم الطبقات، فإنه يستعان بعلم الطبقات على الوقوف على رواية الأكابر عن الأصاغر إذا وقعت في الرواية، فمعرفة الكبير والصغير في الرواة موقوف على ترتيب طبقاتهم، أما أثر رواية الأكابر عن الأصاغر في علم الطبقات، فأشير إليه من خلال النقاط الآتية:

(١٣٦) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢: ٦٦٥.

(١٣٧) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٦، جامع التحصيل للعلائي ص ١٠٣، الشذا الفياح لبرهان الدين ١: ١٧٧، فتح المغيث للسخاوي ١: ٢٣٧.

(١٣٨) تاريخ جرجان ص ٤٣٠، لسان الميزان ٦: ٤٥٩.

(١٣٩) تاريخ جرجان ص ٤٣٠. وينظر: تاريخ الإسلام ٨: ٤٤٣، سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٥٤.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

أولاً: من أنواع رواية الأكابر عن الأصاغر رواية التابعي الكبير عن تابعي أصغر منه، وهذه الصورة بشكلها توهم بصحابة التابعي الصغير، فيوضع الراوي في غير طبقته، وقد نشأت اختلافات في عد بعض الصحابة والتابعين في طبقته. **ثانياً:** حين يرد الراوي في أسانيد يروي عن من هو أصغر منه، فقد يعد راوياً آخر غير الذي يروي عن من فوق طبقته في أسانيد أخرى، فيتوهم أنهما اثنان، لما يبدو من اختلاف طبقتهما.

ثالثاً: يتكرر في كتب التراجم والطبقات ذكر الراوي الواحد في طبقتين، ولهذا أسباب عدة، منها ما يرجع إلى رواية الأكابر عن الأصاغر.

فحين يكثر الراوي من الرواية عن من هو أصغر منه، أو يروي العدد من الكبار عن راو صغير، فقد يحصل تردد أو خطأ في تحديد طبقة مثل هذا الراوي بعد اعتبار أنهما واحد.

رابعاً: إذا روى الكبار عن رواة أصغر منهم، فإن من يدرك هذا الراوي الصغير ويروي عنه لاحقاً يبدو في الصورة الظاهرة في مصاف الرواة الكبار الذين روا عنه لاشتراكهم في الرواية عن شيخ واحد، فمثله تبدو طبقته متقدمة.

وسأشير لبعض الأمثلة على القضايا السابقة، وربما وجد في المثال الواحد ما يدل على أكثر من قضية.

مثال:

في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: "غيلان بن جامع المحاربي قاضى الكوفة روى عن الحكم، وإياس بن سلمة، وجبله بن سحيم، وعبد الملك بن ميسرة، روى عنه الثوري، وشعبة، ويعلى بن الحارث المحاربي، وهو غيلان الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وفرق بعض الناس بينهما وهو عندي واحد سمعت أبي يقول ذلك". (١٤٠)

د. عادل بن سعد المطرفي

علق عليه ابن حجر في الإصابة بقوله: "ذكر أبو حاتم في ترجمة غيلان بن جامع بن راشد المحاربي الكوفي القاضي المشهور - أنّ بعضهم روى من طريقه حديثاً مرسلًا. وفرّق بينهما، كأنه ظنه صحابياً آخر لكونه من رواية إسماعيل بن أبي خالد، وهو تابعي، وهو أكبر من المحاربي، قال أبو حاتم: وهو عندي واحد." (١٤١)

فهنا عد الراوي الواحد راويين، مرة صحابياً، ومرة تابعياً، وقربّ عده صحابياً مع إرساله الحديث رواية من هو أكبر منه عنه.

مثال آخر:

شريك بن طارق، ويقال طارق بن شريك، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفروة بن نوفل، وروى عنه زياد بن علاقة، وعبدالمملك بن عمير.

ذكره الواقدي، وخليفة بن خياط، وابن سعد فيمن نزل الكوفة من الصحابة. (١٤٢)

ولم يفرّق البخاري، وابن أبي حاتم بين شريك بن طارق، وطارق بن شريك، ولا بين شريك بن طارق الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ويروي عنه زياد بن علاقة، ولا بين شريك بن طارق الذي يروي عن فروة بن نوفل، ويروي عنه عبدالمملك بن عمير، فالكل واحد، وليس له صحبة عندهما. (١٤٣)

وفرّق ابن حبان بين شريك بن طارق الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويروي عنه زياد بن علاقة، (١٤٤) وشريك بن طارق الذي روى عن فروة بن نوفل، وروى عنه عبدالمملك بن عمير، (١٤٥) فالأول عده في طبقة الصحابة، والثاني عده في طبقة تابعي التابعين.

(١٤١) الإصابة، ٥: ٢٦٦.

(١٤٢) الإصابة لابن حجر، ٣: ٢٧٩.

(١٤٣) التاريخ الكبير ٤: ٢٣٩، الجرح والتعديل ٤: ٣٦٣، ٤٨٦.

(١٤٤) الثقات، ٣: ١٨٨.

(١٤٥) الثقات، ٦: ٤٤٣.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

وتعقب ابن حجر ابن أبي حاتم الرازي في نفي صحبته والحكم على حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه مرسل، فقال: "وأما جزم ابن أبي حاتم بأنه مرسل فهو لكونه لم يرد في شيء من طرقه تصريحه بالتحديث، وانضم إلى ذلك أنه روى عن فروة، عن عائشة".

ويبدو أن هذا الثاني هو ما اعتمد عليه ابن حبان في عد من روى عن فروة بأنه من تابعي التابعين، وقد أجاب عنه ابن حجر بقوله: "لا يلزم من كونه روى عن فروة ألا يكون له صحبة، فقد يكون من رواية الأكابر عن الأصغر".

مثال آخر:

في مسند أحمد - كما تقدم - أحاديث يرويها عبدالله عن غير أبيه، ويقع اختلاف في بعض المواضع في تعيين أيهما الراوي عن الشيخ: الإمام أحمد أو ابنه عبدالله، ويظال هذا نسخ المسند أيضاً.

ففي مسند أحمد: حدثني صلت بن مسعود الجحدري، قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال: سمعت العاص بن عمرو الطفاوي، قال: خرج أبو الغادية، وحبيب بن الحارث، وأم الغادية مهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلموا.. الحديث. (١٤٦)

وقد اختلفت نسخ المسند في تعيين القائل: "حدثني صلت بن مسعود الجحدري"، ففي بعض النسخ - كما أشار محققو مسند أحمد طبعة الرسالة - أنه عبدالله بن أحمد، وفي بعضها أنه أحمد نفس، وعلى هذا الأخير فهو من رواية الأكابر عن الأصغر، فصلت بن مسعود من شيوخ عبدالله بن أحمد، والطفاوي من شيوخ الإمام أحمد. (١٤٧)

فاستبعاد أن يكون الراوي عن صلت بن مسعود هو أحمد لكونه أكبر من الصلت لا يكفي لوحده، بل تحتاج مثل هذه النتيجة المحتملة أيضاً إلى مزيد دلالة عليها.

مثال آخر:

(١٤٦) المسند، رقم (١٦٧٠١).

(١٤٧) ينظر أمثلة أخرى: حديث رقم (٥٦٣٨) في طبعة أحمد شاکر والرسالة، وقارن تعليق أحمد شاکر عليه ٥: ١٥٨ بتعليق طبعة الرسالة ٩: ٤٥٥، ومثال آخر حديث رقم ٧٤٣٧ طبعة أحمد شاکر وتعليقه عليه ٧: ٢٤٥، وقارنه بطبعة الرسالة برقم ٧٤٤٤ وتعليقهم عليه ١٢: ٤١٣.

د. عادل بن سعد المطرفي

روى عدد من التابعين عن عمرو بن شعيب السهمي، وقد ذكر الدارقطني أن أبا بكر النقاش أحصاهم فبلغوا عشرين راويًا، وأنه تتبعهم فرادوا عن العشرين،^(١٤٨) وذكر ابن الصلاح أن عبد الغني بن سعيد الحافظ جمعهم في كتيب له، ونقل عن الحافظ أبي محمد الطبرسي أنه قال: "قد روى عنه نيف وسبعون رجلًا من التابعين".

وقد سرد ابن الأبناسي، والعراقي أسماء من ذكرهم عبد الغني فبلغوا تسعة وثلاثين راويًا، وزادا مما لم يذكره عبد الغني فبلغوا فوق الخمسين.^(١٤٩) وهو بهذا الرواية يستحق أن يعد في طبقة التابعين، وقد عده في هذه الطبقة جماعة من أهل العلم.^(١٥٠) بينما اختار آخرون عده في طبقة أتباع التابعين، ومن هؤلاء أبو بكر النقاش، وعبد الغني بن سعيد، والدارقطني، وأبو محمد عبدالرزاق الطبرسي.^(١٥١)

غير أن هذا التصنيف الأخير يبقى مشكلاً مع رواية جماعة من التابعين عن عمرو بن شعيب، فرواية هذه الطبقة عنه تؤكد تابعيته إن لم يثبت ما هو أعلى منها، غير أن من عده في طبقة تابعي التابعين اعتبر رواية التابعين عنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، وخرجها عليه.

وأختم الأمثلة السابقة بمثال للأستاذ أحمد شاکر علق به على حديث من رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، وقد اشتهر عند النقاد أن أحاديث عباد بن منصور، عن عكرمة يدلّسها عباد، عن إبراهيم بن أبي يحيى،^(١٥٢) وقد تعقب أحمد شاکر هذا القول بحجة استبعاد أن يدلّس عباد عمن هو أصغر منه، فقال: "وهو تدليس بعيد أن يكون، إن لم يكن غير معقول، فإنهم زعموا أنه يدلّس اسم راو متأخر عنه جدًّا، عاش بعده ٣٢ سنة!! عباد بن منصور مات سنة ١٥٢ وإبراهيم بن أبي يحيى مات سنة ١٨٤، فكيف يدلّس عباد راويًا لا يزال حيًّا، وهو أصغر من بعض تلاميذه!!".^(١٥٣)

(١٤٨) تهذيب الكمال، ٢٢: ٧٣.

(١٤٩) الشذا الفياح للأبناسي ٢: ٥٣٩، والتقييد والإيضاح للعراقي ص ٣٣٢.

(١٥٠) الطبقات لخليفة بن خياط ص ٥١٢، التاريخ الكبير ٦: ٣٤٢، المعرفة للفسوي ١: ٣٧٥، المعين في طبقات المحدثين للذهبي ص ٤٨.

(١٥١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٠٨، المقنع لابن الملقن ٢: ٥١٩، فتح المغيث للسخاوي ٤: ١٦٣، والعراقي في التقييد والإيضاح

ص ٣٣١، الطبقات لابن سعد ٥: ٣٣٣، الطبقات لخليفة بن خياط ص ٥١٢.

(١٥٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال رقم (٤١٢٧)، العلل لابن أبي حاتم ٤: ١٧٣، ٦: ١٧، ٢١٦، المجروحين ٢: ١٦٦، الكامل ١: ٣٦٢،

تهذيب الكمال ١٤: ١٥٩.

(١٥٣) تعليق أحمد شاکر على مسند أحمد، ٣: ٤١٠.

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

ورواية عباد، عن إبراهيم بن أبي يحيى هي عند النقاد من رواية الأكابر عن الأصغر بلا تردد، هذا مع أن الفترة التي استبعد وقوعها بين عباد وابن أبي يحيى لها نظائر بما هو أكثر منها، كما في رواية شعبة (ت ١٦٠هـ) عن علي بن عاصم الواسطي (ت ٢٠١هـ).^(١٥٤) وغيرها.

علل الحديث وأوهام الرواة

يعد الحديث المعلل من أدق أنواع علوم الحديث وأغمضها، وتعتبر الأنواع الأخرى خادمة له، تحقيقاً للغرض الأساسي من كل هذه الأنواع، وهو تمييز ما صح من الحديث مما لم يصح ومعرفة المقبول والمردود. ومن هذه الأنواع الخادمة رواية الأكابر عن الأصغر فلها علاقتها وأثرها بما يتصل بالحديث المعلل وأوهام الرواة. وسأعرض هذا الأثر من خلال النقاط الآتية:

أولاً: تدخل المذاكرة كأبرز طرق التحمل في رواية الأكابر عن الأصغر، فكثير مما يتحملة الكبير خارج مجالس التحديث، يتحملة في مناسبة عارضة، أو بقصد السؤال عنه خاصة، ويكثر هذا جداً في بعض أفراد رواية الأكابر عن الأصغر كرواية الشيخ عن التلميذ.

وطريقة التحمل السابقة في رواية الأكابر عن الأصغر هي بخلاف رواية الصغير عن من هو أكبر منه، إذ عامتها أحاديث متحملة بمجالس السماع والتحديث، وعلى جهة المشيخة بين التلميذ والأستاذ.

والكلام عن طرق التحمل يدعو للكلام عن مراتبها قوة وضعفاً، فهي تتفاوت من هذه الجهة، وتأتي المذاكرة في مرتبة أقل في ترتيب طرق التحمل، لما قد يأتي من جهتها من الخلل، ولذا فرّق النقاد في تقديمهم بين ما تحمله الراوي مذاكرة، وما تحمله سماعاً في مجالس التحديث،^(١٥٥) ويرون أن تطرق العلة لما تحمله الراوي مذاكرة أكثر مما تحمله بغيره.^(١٥٦)

ورواية الأكابر عن الأصغر يحصل فيها التحمل بالمذاكرة بشكل لافت، ويتم الإشارة إلى طريقة التحمل في رواية الأكابر عن الأصغر بلفظ المذاكرة صراحة، أو بالألفاظ المستعملة في التحمل بالمذاكرة، أو ما يمكن فهمه من سياق الرواية.

(١٥٤) سؤالات السجزي للحاكم رقم (١٤٩). وقد ناقش الألباني أحمد شاکر في رأيه هذا السلسلة الصحيحة ٢: ٢٢١.

(١٥٥) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبدالله رقم (٥٩٣١).

(١٥٦) ينظر: الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، ٢: ٣٦-٣٧.

د. عادل بن سعد المطرفي

وهذه بعض أمثلة وقوع التحمل بالمذاكرة في رواية الأكاير عن الأصاغر:

حدث محمد بن رافع النيسابوري، عن يحيى بن آدم، عن أبي يعقوب إسحاق بن راهويه، عن يحيى بن سعيد القطان، عن الحكم بن فروخ، عن عكرمة، عن ابن عباس: "أنه كان يكبر غداة يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق، يكبر في العصر ويقطع في المغرب". قال محمد بن رافع: فسألت أبا يعقوب عن هذا الحديث وأعلمته أن يحيى بن آدم حدثني به، فقال: قد كتب عني يحيى زهاء ثلاثة آلاف حديث في المذاكرة. (١٥٧)

ويحيى بن آدم توفي سنة ٢٠٣هـ وهو من قدماء شيوخ إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨هـ.

وحدث يحيى بن إسحاق السيلحيني (ت ٢١٠هـ) عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) بحديث مبارك بن فضالة، عن عبد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، قال: "إذا أدخل الميت القبر حلت العقد"، فقال ابن مهدي: "ما سمعت بهذا قط أقعد حتى أدرشك فكتبه عني". (١٥٨)

وقال أبو علي النيسابوري الحسين بن علي بن يزيد الحافظ (ت ٣٤٩هـ): "كتب عني أبو محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ) غير حديث في المذاكرة، وكتب عني أحمد بن عمير (ت ٣٢٠هـ) جملة من الحديث". (١٥٩)

أما أثر المذاكرة في رواية الأكاير عن الأصاغر على رواية الحديث فمما يمثل له:

روى شعبة (ت ١٦٠هـ) عن تلميذه ابن علي (ت ١٩٣هـ) حديثين: حديث التزعفر، وحديث آخر في الدعاء، ولم يتحمل شعبة عنه غيرهما. (١٦٠)

وكلا هذين الحديثين استنكرا على شعبة، (١٦١) وشعبة إمام حافظ، فلعل شعبة تحمله مذاكرة فلم يعتن بضبطه وقتها وإن كان ابن علي قد حدثه به على الوجه. (١٦٢)

(١٥٧) تاريخ بغداد، ٢: ٥٠.

(١٥٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب، ٢: ٢١٨.

(١٥٩) تاريخ بغداد، ٨: ٦٢٢.

(١٦٠) صحيح ابن حبان ٣: ٢١٩، مسند البزار ١٣: ٥٢.

(١٦١) ينظر: مسند البزار ١٣: ٥١، ٥٢، شرح مشكل الآثار رقم (٤٩٨٢)، المحدث الفاضل ص ٣٨٩، ٣٩٠، الكفاية للخطيب ص ١٦٨.

(١٦٢) شرح معاني الآثار رقم (٣٥٧٨)، شرح مشكل الآثار رقم (٤٩٨٢).

رواية الأكابر عن الأصغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

والأثر الذي هنا لرواية الأكابر عن الأصغر هو في إشارة هذه الرواية إلى التحمل بطريقة المذاكرة، فما يستنكر من أحاديثهم فقد يحال به على هذا السبب في تفسير وقوع الوهم، ويعزز به الإعلال، كما أن وجود صورة الرواية تستدعي الفحص المسبق.

ثانياً: تعتبر رواية الكبير عن الصغير رواية على غير الجادة في ترتيب طبقات الرواة في الإسناد، فمع أن ظاهره انقلاب في الإسناد، فإن هذا الانقلاب أظهر زيادة راو في الإسناد يتصل الإسناد بدونه. وقد يشتد الغموض أكثر حين يروي الكبير عن الصغير بواسطة، وأمثلة هذه الصورة من غرر رواية الأكابر عن الأصغر كما يعبر الحاكم.

فقد أخرج الحاكم عن سعد بن أبي وقاص، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من يرد هوان قريش أهانه الله). قال الحاكم: "روى هذا الحديث الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، عن إبراهيم بن سعد، وهو من غرر الحديث فيما رواه الأكابر عن الأصغر". (١٦٣)

فالليث بن سعد هنا يروي بواسطة عمن هو أصغر منه، وهو إبراهيم بن سعد، فقد ولد الليث سنة ٩٤هـ، وتوفي سنة ١٧٥هـ، وولد إبراهيم سنة ١٠٨هـ، وتوفي سنة ١٨٢هـ أو بعدها، وقد اشتركا في بعض الشيوخ كالزهري وغيره. يقول الجورقاني عن الحديث السابق: "هذا حديث حسن، وهو من رواية الكبار، عن الصغار، والليث أكبر من إبراهيم بن سعد، وأقدم موتاً، فكيف إذا روي عن ابن الهادي، عن إبراهيم بن سعد". (١٦٤)

والمقصود أن رواية الأكابر عن الأصغر توقع بعض الرواة في الوهم من جهة سلوك الجادة إما بإعادة ترتيب الإسناد بالتقديم والتأخير، أو بطرح الراوي الزائد في ظنه.

مثال:

روى مالك، عن الزهري، عن أنس حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر.

(١٦٣) المستدرک، رقم (٦٩٥٦).

(١٦٤) الأباطيل والمناکير للجورقاني، ١: ٤٤٧.

د. عادل بن سعد المطرفي

وقد حكى عدد من النقاد تفرد مالك به، وأن بعض من رواه عن مالك ممن هم أكبر منه سنًا هم من أصحاب الزهري المتخصصين فيه، وذكر ابن العربي أن الحديث قد روي من ثلاثة عشر طريقًا عن الزهري، وسردها ابن حجر في "النكت" واستعرض ما في كل طريق منها من نظر. (١٦٥)

ويكاد يجزم الناظر من خلال ما استعرضه ابن حجر من علل هذه الطرق، أن منها ما دخل على بعض رواها بسبب رواية الأكاير عن الأصاغر، فشك الراوي عن الكبير في زيادة الكبير، أو سلك الجادة بعدم ذكره من غير شك، وكثير من هذه الروايات من طرق ضعفاء إلى الراوي عن الزهري، أو رواها أنفسهم ضعفاء.

ثالثًا: من القضايا الدقيقة في علم العلل رجوع بعض الأسانيد لبعض بما يجعل أحدهما الآخر، والخطأ هنا ظن أنهما إسنادان منفصلان يعضد أحدهما الآخر، ولهذا الظن أسبابه، ومن ذلك ما يدخل من رواية الأكاير عن الأصاغر.

مثال:

في العلل لابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه قتادة، وحماد بن سلمة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من باع نخلاً قد أبرت، فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع". فقال: "قد كنت أستحسن هذا الحديث من ذي الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبي: فإذا الحديث قد عاد الحديث إلى الزهري، والزهري عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم". (١٦٦)

علق عليه ابن حجر بقوله: "وسبب الخفاء في هذا المثال أن عكرمة بن خالد أكبر من الزهري، وهو معروف بالرواية عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصحة وكان يعتضد بها ما رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه، ويرجح على رواية نافع خلافًا لما قال ابن المديني والنسائي وغيرهما. لكن لما فتشت الطرق؛ تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه، وهو الزهري، والزهري لم يسمعه من ابن عمر، إنما سمعه من سالم، فوضح أن رواية حماد بن

(١٦٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢: ٦٥٦ - ٦٦٥.

(١٦٦) العلل، ٣: ٦٠٣.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم، وكان سبب حكمهم عليه بالوهم: كون سالم أو من دونه سلك الجادة".^(١٦٧)

وعكرمة بن خالد معروف بالإرسال وقد سمع من ابن عمر، وأرسل عن عمر، وعثمان، وابن عباس وغيرهم.^(١٦٨) فمع أنه معروف بالإرسال فإن فعلاقة عكرمة بن خالد بالزهري تستبعد أن يروي عنه، ومن ثم يستبعد رجوع حديثه إليه.

رابعًا: التصحيف.

يأتي التصحيف في بعض أفراد نوع رواية الأكابر عن الأصاغر، مثل رواية الآباء عن الأبناء، فيتصحف في الإسناد قوله: (عن ابنه) إلى (عن أبيه) لأنه الجادة، وهو أمر يحصل على جهة الوهم من الرواة، كما يحصل أيضًا من جهة أخطاء النسخ والطباعة.

مثاله:

روى وائل بن داود، عن ابنه بكر ثلاثة أحاديث،^(١٦٩) منها ما رواه سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس: "أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وتمر".^(١٧٠)

قال البزار: "وقال غير ابن أبان: عن ابن عيينة عن وائل، عن أبيه، عن الزهري، عن أنس؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بتمر وسويق".^(١٧١)

وقوله (عن أبيه) خطأ، إنما هو عن ابنه، فوائل هو الأب.

وقد وقع في المعجم الكبير للطبراني: "وائل بن داود، عن أبيه بكر بن وائل".^(١٧٢)

ويظهر أن هذا خطأ مطبعي، فالتصريح حصل بالاسم الأول والثاني فيهما فيبعد الوهم من الراوي.

(١٦٧) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢: ٧١٢.

(١٦٨) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٥٨، تهذيب التهذيب ٧: ٢٥٩.

(١٦٩) الصحيح ٢: ٣٩١، عقب حديث رقم (٦٢٤).

(١٧٠) أخرجه أبو داود رقم (٣٧٤٤)، والترمذي رقم (١٠٩٥)، والنسائي رقم (٦٥٦٦)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩).

(١٧١) المسند، ١٣: ٥.

(١٧٢) المعجم الكبير، ٢٤: ٦٩.

د. عادل بن سعد المطرفي

توثيق الروايات وضبطها وظروف روايتها:

تعتبر مراجعة الرواة لما حدثوا به من وسائل ضبط الرواية والتحقق من صحتها من المصدر نفسه، مع ما في هذه المراجعة في أحيان من كشف ملابسات احتفت بالرواية حين نقلها، كما تعتبر خط دفاع أول عن نسبة الوهم للراوي مصدر الحديث. غير أن هذه المراجعات لا تنهياً إلا حين يحدث الراوي الثاني بما تحمله عن الأول ويسمعه غيره منه في حياة الراوي الأول، وهو أمر غير متاح دائماً ولا واقع في كل وقت، وتعتبر مسألة رواية الأكابر عن الأصغر مما تتيح مراجعة الراوي الصغير (الشيخ) لسؤاله عن روايته، أو حملها عنه، ذلك أن الكبير -غالباً- يحدث بالحديث في حياة الصغير. روى علي بن الجعد، عن شعبة عن إسماعيل بن علية، عن عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك: نهي رسول الله صلى الله عليه عن التزعفر.

قال علي: "ثم لقيت إسماعيل فسألته عنه، وحدثته أن شعبة حدثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حدثته، وإنما حدثته: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يتزعفر الرجل". (١٧٣)

وروى خالد بن خدّاش، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن الحسن بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب: "أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن نكاح المتعة".

قال حماد بن زيد: "ثم لقيت مالكا، فحدثني". وقال خالد بن خدّاش: "ثم لقيت مالكا فحدثني". (١٧٤)

فحماد بن زيد في هذا الإسناد بالنسبة لمالك هو تلميذ تلميذه، وخالد بن خدّاش تلميذ حماد، وقد سألا مالكا عن الحديث وروياه عنه، فخالد بن خدّاش (ت ٢٢٤هـ) لم يدرك يحيى بن سعيد الأنصاري (ت ١٤٤هـ) فبين وفاتيهما ثمانين سنة، ومع ذلك روى خالد عن شيخ يحيى في هذا الإسناد، وهو مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، وكذا روى عنه حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ). وهذه الصورة يقل وجودها في غير رواية الأكابر عن الأصغر.

كما تكشف رواية الأكابر عن الأصغر شيئا من أحوال الرواية ونقلها وتعامل الرواة معها، وشيء من علاقة الرواة ببعضهم بما هو زائد عن مجرد السماع، فهي تكشف شيئا من أحوال الرواية وظروف تحملها وروايتها، وعلاقة التلاميذ بالشيوخ، وإمكانيات السماع.

(١٧٣) شرح معاني الآثار رقم (٣٥٧٨)، شرح مشكل الآثار رقم (٤٩٨٢). وينظر: المحدث الفاضل ص ٣٨٩.

(١٧٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليفي، ١: ٢٢٣.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

فُتُلقي مسألة رواية الأكابر عن الأصاغر الضوء على بعض ما يدور في مجالس التحديث وطرق التحمل، فهذه المسألة خلفياتها المجالسية التي شكلت جزء من ظاهرتها، فمن ذلك أن أكثر طرق التحمل في هذا النوع هو المذاكرة. كما تلفت إلى قضية النزول في الرواية وتشرح جانباً من أسبابها، وتكشف شيئاً من غموضها في أحيان كثيرة، وتلفت أيضاً إلى إفادات التلاميذ لطبقة شيوخهم، وما قد يكون عند التلميذ زائداً على ما عند الشيخ، وأثر رحلة الراوي في السماع من هم أكبر سنّاً منه، وأن التلميذ قد يتحمل ويؤدي معاً في حياة مشايخه ومن هم أكبر سنّاً منه.

كما تشرح ما قد يستغرب من أمور الرواية، فحين تتباعد الوفاة بين التلاميذ جداً بما يزيد عن قرن،^(١٧٥) وتتباين طبقاتهم مع اشتراكهم في شيخ واحد، فلا غرابة، فإن هذه التفاوت نشأ من مجموع الفترة الزمنية بين الشيخ الكبير الذي روى عن الصغير، وتلميذ الصغير الذي سمع منه لاحقاً، وهو النوع الذي يُعرف بالسابق واللاحق، فإن هذا النوع قائم على صورة رواية الأكبر عن الأصاغر حصراً، أو في الأعم الأغلب.^(١٧٦)

كما يشير هذا النوع من صفة الرواية إلى امتداد سماع الراوي وعدم توقفه عن الكتابة بخلاف من يكتفي بالطبقة التي أكبر منه سنّاً، وهم جملة من الرواة، فالرواة هنا على ثلاثة أنواع: من يكتب عن الكل، ومن يكتب عن الطبقة التي فوقه، ومن يكتب عن هذه وعن أقرانه، وكثيراً ما يوصف النوع الأول بكثرة الرواية والسعة في الحديث، وهي طريقة يستكثر بها ويستدرك من فاته العدد من الرواة الكبار أو لم يقدر على لقيهم، أو يكون الحامل له تعبدياً.

قال أبو حاتم الرازي: "كان عبد الله بن المبارك يكتب عن دونه مثل رشدين بن سعد وغيره، فقليل له: يا أبا عبد الرحمن كم تكتب؟ قال: فقال: لعل الكلمة التي فيها نجاتي لم تقع إلي".^(١٧٧)

(١٧٥) السابق واللاحق للخطيب، ص ٤٩.

(١٧٦) ينظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٠٥، محاسن الاصطلاح للبلقيني ص ٥٥٠.

(١٧٧) الجامع للخطيب، ٢: ٢١٩.

د. عادل بن سعد المطرفي

الخلاصة وأهم النتائج:

- أحمده سبحانه على ما من به ويسر، وأعان عليه ووفق، في الوصول للختام بعد هذه الجولة في كتب الحديث، وإذ أصل إلى هذه النقطة من البحث فإنني أسجل أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة في هذا الموضوع:
- أ- تعد رواية الأكابر عن الأصغر من لطائف الإسناد، ويتم تداولها في كتب مصطلح الحديث من هذا الباب، وتفرد بنوع من أنواعه، وتعد من ملح الرواية ونكت الإسناد، ينبه على وجودها ويشار إلى موضعها من الإسناد.
- ب- لهذه الصورة من الرواية أسبابها التي أوجدها خارجا عن المعهود في باب الرواية، إذ العادة أن يتحمل الصغير عن الكبير، بينما يحصل العكس في هذا النوع، ومن أكثر الأسباب التي تقف خلف هذا الانقلاب في الرواية: الطلب المتأخر للحديث، وفوات بعض الأحاديث على الراوي.
- ج- يغلب على كتب المصطلح التي تناولت رواية الأكابر عن الأصغر وقوفها مع الصورة الشكلية لمفهوم هذا المصطلح كنكتة إسنادية مستحسنة، يروق لها النظر، وتجد حلاوتها في القلب، وقليل من يشير إلى فائدة نقدية، وهي إشارة إن حصلت فمجردة من غير ضرب الأمثلة عليها ولا تطبيقها في واقع الرواية.
- د- تتم الإشارة إلى رواية الأكابر عن الأصغر في كلام النقاد بهذا المصطلح وبغيره، وهي حين تذكر في كلامهم فمرتبط ذكرها بأثرها، مما يعطي انطبعا عن حجم المسألة وعلاقتها بأبواب النقد المختلفة.
- فلرواية الأكابر عن الأصغر أثرها في أبواب النقد ومسائله، كالجرح والتعديل، والاتصال والانقطاع، والعلل، والطبقات، وتمييز الرواة، وظروف الرواية وأحوالها، وطبيعة الرواية، وغيرها، هو أثر يتفاوت بين هذه الأبواب والمسائل.
- هـ- لرواية الأكابر عن الأصغر علاقتها مع أنواع أخرى إما على جهة التقاطع والاشتراك كرواية الأقران، والمدبح، أو على جهة التأسيس لذلك النوع، كعلاقة رواية الأكابر عن الأصغر مع نوع السابق واللاحق، فهذا الأخير قائم على رواية الأكابر.
- و- يكثر في أمثلة رواية الأكابر عن الأصغر أن يؤديها الشيخ ويتحملها الراوي مذاكرة، فهذه الوسيلة في التحمل والأداء هي الأكثر في هذا النوع.

رواية الأكاير عن الأصاغر
بأء في المفهوم والأثر النقدي

The novel of the greatest of the smallest

Research in the concept and monetary impact

Dr. Adel bin Saad Al-Matrafi

Assistant Professor, Department of the Year, Qassim University

Abstract

This study deals with one of the types of modern science: the novel of the greatest of the smallest, and defines this type of the novel advanced in class and hearing from those who are smaller than the class and hearing, and this concept will try to study the interpretation of the interpretation of the vocabulary and sections, and reference to the famous ones in the use of modernists.

The study will also discuss the relationship of this species to other species that resemble it and intersect with it in its concept, or based on it.

This type is considered an unusual case in the novel. Usually, the young person is the one who bears the talk of someone who is greater than him. The reasons that created such a type, and the reasons for these reasons of the circumstances of the novel and the impact of all the cash, and can summarize the most important .thing

د. عادل بن سعد المطرفي

فهرس المصادر والمراجع:

- أخبار القضاة، لأبي بكر محمد بن خلف الملقب بوكيع، تحقيق: عبد العزيز مصطفى المرآغي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ.
- اختصار علوم الحديث، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر المسمى الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
- إسبال المطر على قصب السكر، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، تحقيق: عبد الحميد بن صالح، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام الدارقطني، تأليف أبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطي، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم بن الحسين الجورقاني، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.
- الأحاديث المختارة لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبي حاتم، الدارمي، البستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.
- الأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ.
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- التحبير في المعجم الكبير، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، تحقيق: منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لأبي عبد الله بدر الدين محمد الزركشي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

د. عادل بن سعد المطرفي

- التذكرة في علوم الحديث، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكنتي الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧ هـ.
- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبي الحجاج المزري، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ.
- التوضيح الأبعد لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن الشافعي المصري، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق: التراث، دار النوادر، دمشق - سوريا الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبي حاتم، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلي العلاتي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- الجامع في أخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ.
- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.
- الرباعي في الحديث، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ.
- الرسالة، للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨ هـ.
- رسوم التحديث في علوم الحديث لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: إبراهيم بن شريف المليبي، دار ابن حزم - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

د. عادل بن سعد المطرفي

- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصمعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.
- السلسلة الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: مكتبة المعارف، الرياض-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- السنة لأبي بكر الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراجية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- السنن للدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.
- سنن النسائي الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجورقاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- سؤالات أبي مسعود السجزي لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى،

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

١٤٠٨هـ.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبي إسحاق الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.
- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة: الأولى - ١٤١٤هـ.
- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقق مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- صلة الخلف بموصول السلف، لشمس الدين، أبي عبد الله محمد الروداني السوسي، تحقيق: محمد حجي، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعد ي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١٤٠٢هـ.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١/١٩٦٨م.
- الطبقات، لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤هـ.
- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقهي، دار المعرفة -

د. عادل بن سعد المطرفي

بيروت.

- الطيوريات، انتخاب أبي طاهر السلفي أحمد بن محمد، من أصول أبي الحسين المبارك الطيوري، تحقيق: دسمن يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، رتبته أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي، ومحمود خليل، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، رواية عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.
- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، مجموعة من تحقيق: بن بدار الحرمين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، وتعليق العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.
- فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد الخطيب، دار القبلة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، لمحمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المدني، أبي موسى، تحقيق: أبي عبد الله محمد سمك، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

د. عادل بن سعد المطرفي

- مجرد أسماء الرواة عن مالك، ليحيى بن علي المعروف بالرشيد العطار، تحقيق: أبي محمد سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبي حاتم البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- محاسن الاصطلاح (مطبوع مع كتاب علوم الحديث لابن الصلاح)، لعمر بن رسلان العسقلاني البلقيني، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط ٣ / ١٤٠٤ هـ.
- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- المستصفي، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣ هـ.
- مسند أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: د عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (ج ١-٩)، وعادل بن سعد (ج ١٠-١٧)، وصبري عبد الخالق (ج ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.
- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

رواية الأكابر عن الأصاغر
بحث في المفهوم والأثر النقدي

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
- معرفة السنن، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ.
- المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

د. عادل بن سعد المطرفي

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
- المنتخب من معجم شيوخ، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- المهورانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، لأبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد المهوراني، الهمداني، تخريج الشيخ الإمام أبي بكر أحمد الخطيب البغدادي، تحقيق: د. سعود الجربوعي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- زهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: طارق محمد العمودي، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى،

رواية الأكابر عن الأصاغر
 بحث في المفهوم والأثر النقدي

١٤١٥هـ.

- زهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.